الإرهاب الأمني ليس حلا لأزمة حماس السياسية!

كتب حسن عصفور/ بدأت أجهزة حماس الأمنية تنفيذ حركة اعتقالات ومطاردة ضد كوادر ونشطاء في قطاع غزة، بعد أن بدأت حركة "الغضب الشعبي" تتسارع بشكل ينذر بما لا يحسب له نتائج مقولبة.

الحملة الأمنية الحمساوية، ليست بمفاجأة بالمعني العام، ولكنها قد تكون كذلك، وفقا لما تدعيه قيادتها السياسية، أنها تبحث عن "شراكة" مع الكل الفلسطيني لمواجهة "مؤامرة ترامب – كوشنير"، ويبدو أن شعارات "الحب الوطني" لا تستمر كثيرا مع حماس، فهي من أسرع فصائل العمل ارتدادا عما تقول، وينطبق عليها المثل الشعبي "كلام النهار يمحوه فعل الليل"، كون السياسي يتحدث نهارا بكلام، وتأتي أجنحة الموت لتزيحه ليلا.

وفقا للتطورات الأخيرة، ومنذ ان بدأت حماس بترسيخ "سلطتها" في قطاع غزة عبر "تمكين حكومي" جديد، والتفكير بعملية خروج "آمن" من مسيرات كسر الحصار- وتطوير "التفاهمات الأمنية – السياسية" مع إسرائيل، أخذت حركة النقد – الرفض لسلوك حماس تتسارع بحيث باتت ظاهرة ملفتة جدا، خاصة على مواقع التواصل الاجتماعي، وعبر لقاءات محدودة، لكن الجرأة النقدية الرافضة تنمو بشكل أصاب قيادة حماس بهلع خاص.

خلال أكثر من اسبوعين تعرضت حركة حماس في قطاع غزة، الى موجة رفض عامة، للكثير من سلوكها الرسمي والسياسي، حتى ان الجبهة الشعبية، وهي شريك لها في هيئة كسر الحصار أعلنت لأول مرة خلال عام، أنها ليست طرفا في "تفاهمات حماس"، علما بأنها المرة الأولى تقول ذلك، مع ان "التفاهمات" بدأت ونفذت مرات عدة منذ أشهر، لكنها رسالة سياسية تحسبا لأن تكون ترتيبات حماس جزءا من "الصفقة الأمريكية".

وجاء رفض تعيينها لرئيس بلدية وتدوير كبار موظفيها، ثم فتح نيران الرفض لفساد واستغلال نفوذ ليصيب حماس بحالة من أشكال "الدوران"، ولأنها لا تملك ردا سياسيا يمنح الثقة الوطنية، ذهبت الى ما تراه الأمثل لها، والذي تتقنه جيدا جدا، "الحل الأمني" قمعا وإرهابا واعتقالا.

"حماس" تعلم يقينا ان عزلتها في قطاع غزة تتزايد، وأنها باتت عبئ وطني على أهل قطاع غزة، فقد قدمت "نموذج الفشل الشامل" في إدارة الحكم والنظام، ولولا القوة الأمنية لتم اقتلاعها بلا رحمة، ولذا تدرك أن حالة "غضب شعبي" لو سمحت بها لن تقف عند حدود، بل ستتحول الى "هدير شعبي"، وتجربة #حراك_بدنا_نعيش، ثم بدء #حراك_تعبنا، مؤشرات هامة.

خلال الأيام الماضية حاولت حماس وخلاياها على صفحات التواصل الاجتماعي فتح حركة "نقد خاصة" ضد سلوك لقيادات حمساوية منها فتحي حماد بعد نشاط اهان فيه الجرحى، ثم جاء "الحدث الأبرز" قيام نجل قيادي حمساوي بارز بالسفر الى الحج بغير وجه حق، وفجأة بات رفض الحدثين وكأنها حركة مراجعة نقدية لمسار حماس الخاطئ، وبداية لمكافحة فساد باتت أكثر وضوحا من ضوء الشمس، لكن الحقيقة بدأت غير ذلك.

حاولت حماس عبر خلاياها الإلكترونية تضليل الحركة الشعبية، وسحب الضوء من الغضب الحقيقي رفضا للفساد الأكبر – الأخطر، الفساد سياسي، يمهد الطريق لتنفيذ المشروع الأمريكي التهويدي عبر قطاع غزة، ولم يعد الأمر تحليلا أو تقديرا بل ضمن وقائع محددة، تعلمها كل فصائل العمل الوطني، بما فيها "شركاء حماس".

المرحلة القادمة تؤشر الى أن حماس ستعتمد "الحل الأمني" كوسيلة من وسائل ترسيخ "حكم الجامع"، ورسائل سياسية الى المفاوضين نيابة عنها مع أمريكا وإسرائيل، بانها ليست كما الضفة وأجهزة عباس، فهي " القادر القهار".

ربما تحقق حماس بعضا من فرح نتاج حملة الإرهاب الأمنية، لكنها ستدفع كثيرا من مكانتها السياسية، ولن تحميها ابدا الاختباء وراء "عمليات عسكرية" هنا او هناك وفي الضفة المحتلة، ربما باتت مطلوبة في الوقت الراهن، لغاية في نفس تحالف الشر السياسي. ولنا في سابق الأزمان عبرة.

ملاحظ: يقوم البعض الفلسطيني بحسن نية بإعادة نشر تغريدات او تصريحات لأشخاص من دول خليجية، عددهم لا يتجاوز عدد أصابع القدمين، دن أن يدركوا أن الكيان ومجموعة الشر السياسي تريد ذلك لكسر روح الرفض العام للعدوان.

تنويه خاص: كم هو عار أن تعتقل حماس ذاك الطبيب الذي حاول إنقاذ الشهيد الرنتيسي...محمد ظاهر اسم يبرق وطنية يا أجهزة الظلام والكراهية!

التراجع المنظم عن قرار رفض "أموال المقاصة"!

كتب حسن عصفور/ متجاهلين "خداع" موقف وقف التعامل مع الاتفاقات الذي أعلنته "الرسمية"، وانه ليس سوى قرار استعراضي لتمرير مسألة ما دون محاسبة، وقد جاء التوافق بين سلطة رام الله وسلطة الاحتلال حول ضريبة البترول، ليزيل جانبا مما يدور بعيدا عن الضوء الفلسطيني، وبرعاية الأمن الإسرائيلي - الأمريكي.

الاتفاق "المفاجئ"، جاء بعد أشهر "مضنية" من التفاوض وفقا لحد منسقي العلاقة مع دولة الاحتلال، ودون الاهتمام بـ "التفاوض المضنى"، فما حدث ليس سوى شكل من أشكال الترضية التي حرصت عليها المخابرات المركزية الأمريكية والشاباك الإسرائيلي، خلال عدة لقاءات كان بينها لقاء في شهر يوليو في محافظة رام الله، حيث تم وضع أسس لمساعدة حكومة عباس، باستمرار الدعم المالي، دون ان يحدث ذلك ضجة سياسية.

ويجب الاعتراف، بأن اتفاق ضريبة البترول "المضني جدا" المعلن عنه يوم الخميس 22 أغسطس 2019، يمثل مخرجا "ذكيا"، يمنع معارضي رئيس سلطة الحكم المحدود من اعتبار ذلك، استمرارا للتفاوض مع حكومة الاحتلال، والتفافا عمليا على قرار وقف التعامل معها، والبحث في آليات فك الارتباط بها، وتضيق الخناق اقتصاديا، وكشف خدعة استيراد البترول من الخارج.

الاتفاق أيضا، حاول أن يظهر وكأن الأموال التي وصلت الى خزينة سلطة رام الله، ما يقارب الـ 700 مليون دولار، ليست جزءا من "أموال المقاصة" التي أعلن عباس أنها لن يستلمها أبدا ما دامت ناقصة مليم واحد، ولذا تم العمل بصيغة "ثورية"، للهروب من موقف بالأصل هو قرار خاطئ وليس وطني، لأن كل الأموال حق، وإسرائيل تسرق منها ما تسرق.

من حيث المبدأ، لم يكن قرار الرئيس عباس برفض استلام "أموال المقاصة" قرارا صائبا ابدا، وهو لم يأت ضمن رؤية سياسية متكاملة، بقدر ما حاول البعض الإيحاء للرئيس ان القرار سيمنحه "شعبية" في ظل العجز السياسي – الكفاحي لمشروع التهويد المتنامي بقوة، ومعها استمرار "التنسيق الأمني" مع دولة الاحتلال وأجهزتها، وكذلك المخابرات الأمريكية، رغم خطة ترامب التوراتية.

والنتيجة، منذ اتخاذ القرار جاءت سلبية جدا، فمن أصيب بالضرر العملي كان الشعب الفلسطيني، وخاصة مئات آلاف الموظفين، الذي حرموا من نصف راتبهم، دون مقابل وطني حقيقي، فلا مقاومة شعبية نهضت ولا علاقات أمنية توقفت، ولا اتصالات تفاوضية انتهت واستمر التنسيق الأمني يعمل بنشاط أعلى، ولكن ما توقف هو حق الموظف، ووسط ذلك انكشفت فضيحة زيادة الرواتب والامتيازات التي اقرها الرئيس عباس رسميا لبعض من "كبار الحكومة".

ولأن قرار استلام مقاصة "أموال ضريبة البترول – البلو)، جزء من الأموال العامة للمقاصة، يجب أن يعلن الرئيس عباس رسميا العودة عن قراره غير المنطقي، والمتضرر الوحيد منه الشعب الفلسطيني، وبعد تحويل ملايين الدولارات وتوفير الدعم الخاص لأجهزة السلطة الأمنية، تحت عباءة "ضريبة البلو"، لن تدير حكومة الاحتلال بالا لما تبقى، فهي ضمنت لمن يقدم لأمنها الخدمة ألا تهتز موازنتهم، وضمنت ان يبقى الموظف يلهث خلف راتبه، بما يحد من انفجار غضب شعبي عام في الضفة الغربية.

وكي لا تحقق حكومة الاحتلال هدفها بخنق الفلسطيني، عبر راتب الموظف، يجب أن يعلن قرار انهاء مقاطعة "أموال المقاصة" دون أي تردد، ولا خجل أبدا في الاعتراف بالخطأ، فما بالك بـ "خطيئة سياسية" لو استمر الأمر على ما هو عليه، فوقف حرمان الموظف والاقتصاد الفلسطيني بالتالي من قوة دفع يجب أن يصبح هو الأولوية عن الأمنية.

كما ان التراجع المنظم عن مقاطعة "أموال المقاصة" ممكن شرط تحديد آلية دون ارهاق المواطن، بحيث أن تعاد الرواتب الى ما كانت عليه، وتأجيل دعم موازنة

الأمن من تلك الأموال التي عادت، كي يبقى سلاحا ضاغطا لتعود حقوق مالية مسروقة.

الأمن والتنسيق سلاح يجب أن يكون بيد سلطة رام الله، لتحسين مكانتها التفاوضية مع العدو، ما دامت مصرة ان لا تخرج من هذه الدائرة، وتواصل إدارة الظهر للقرارات الوطنية، فليكن خيارها، ولكن دون أن تدفع المواطن الى الركوع السياسي، على طريقتها...

ملاحظة: صمت بعض الفصائل الشريكة في لجنة "وقف التعامل" بالاتفاقات عن قرار "البلو" يثير الريبة السياسية، هل من حصة خاصة لها تسدد مقابل ذلك، ام ان قادتها يرونها "خطوة ثورية"، كما حاولت "أوساط عباس" ترويجه!

تنويه خاص: مطلوب من قيادة حماس، ان تعلن للشعب الفلسطيني كم مليون استلمت في الزيارة الأخيرة من المندوب القطري، وهل هي جزء من "التفاهمات السرية" بينها وإسرائيل، ام "مكرمة عيد الأضحى" من الأمير... بدها حكي!

الحل القطري لـ "المسألة الغزية" على طريقة كوشنير!

كتب حسن عصفور/ يحسن المندوب القطري محمد العمادي اختزال المسافات السياسية، بالتعبير المباشر عن المهام التي توكل اليه لتنفيذها مع قيادة حماس وقطاع غزة، وهو محصن جدا، بجدار واق من "ملايين الدولارات" يحملها مع كل زيارة.

في أحد مسيرات كسر الحصار، قال العمادي للقيادي الحمساوي خليل الحية بصوت مسموع جدا، وربما تعمده تماما أمام وسائل الإعلام، كي يثبت أنه نقل الرسالة نصا وحرفا "نبييي هدووووء"، الكلمة التي باتت "ايقونة العمادي"، ما أصاب الحية بحرج وارتباك خاصة الشكل والصوت العلني، وكذا المكان، ولكنه آثر الصمت مع ابتسامة مجهولة التعبير.

العمادي، سفير حيوي لكيفية تمرير الموقف الأمريكي – الإسرائيلي، لا يصاب بأي ارتعاشة وهو يقوم بمهامه، ويعلم يقينا أن "آيات الشكر السياسي" ستنهال على الأمير والسفير، ما دام الثمن مدفوع ومسبقا.

يتجاهل الساسة في فلسطين، ان العمادي كان أول سفير عربي وغربي يعترف بالقدس الغربية عاصمة لدولة الكيان، ومارس ذلك عمليا، دون أي تصريحات، حيث كان يلتقي بالساسة الإسرائيليين والوزراء والمسؤولين في مكاتبهم بالقدس الغربية، وهو يعلم يقينا أن ذلك "اعتراف سياسي – شبه قانوني" بالموقف الإسرائيلي، ولكن المال القطري حجب رؤية الساسة في بقايا الوطن (ضفة وقطاع).

معادلة "الهدوء مقابل المال"، صيغة سياسية تقدمت بها قطر لتكريس حل "المسألة الغزية"، وحاولت بعض أوساط حماس وتحالفها الهروب من الاعتراف بأنها باتت جزءا عمليا من هذه المعادلة السياسية، ولكن المندوب القطري أعاد شرحها بوضوح أكثر، في قطاع غزة، وبعد أن قام بتسليم حقيبة المال الى مستحقيها من الحاكمين.

في تصريحات لوكالة "رويترز" يوم 24 أغسطس (آب) 2019، قال بأن "المال هو الحل" لتثبيت التهدئة الشاملة بين حماس وإسرائيل، وأن كلاهما لا يسعى الى حرب جديدة، ولهما مصلحة في ذلك.

جوهر تصريحات المندوب القطرية، هي تلخيص مكثف جدا، وبشكل عملي للحل الأمريكي الاقتصادي الذي تقدم به غاريد كوشنير ضمن صفقة ترامب، والذي تم عرضه بشكل موسع في البحرين، لكن العمادي قدمه بشكل مبسط جدا جدا، سريع الفهم، بلا عقبات.

خطورة تصريحات العمادي، بما يمثل دولة قطر، في أنها تكرس رسميا عملية "الفصل السياسي" لقطاع غزة عن الضفة الغربية، والتعامل "تفاوضيا" معها ككيان مستقل، وأن "الحل الاقتصادي" هو جزء من "تسوية شاملة" تضع نهاية للحرب بين "كيانين".

ربما قيادة سلطة رام الله لن تتمكن من الرد على خطر تصريحات العمادي، بعدما دفعت بلاده رسميا مبلغ 400 مليون دولار لها، الى جانب ملايين تذهب بحقائب خاصة، على الطريقة الأمريكية لقيادات من فتح (م7)، وكذا قادة أمن معلومين، لكن بالتأكيد، المتهم هنا سيكون قيادة حركة حماس، فلو صمتت على تصريحات العمادي، فهي عمليا شريك فيها، بعيدا عن أي بيان ضد الصفقة الأمريكية.

وهنا الرفض لها ليس بالضرورة لغة منفرة، ولكن يخرج ناطق منها ليعلن، ان المال ليس هو قاعدة العلاقة مع إسرائيل، وأن وقف الحرب والتهدئة الشاملة هو موقف ليس لفصيل بل لممثل الشعب الفلسطيني.

تصريحات العمادي، لو لم يتم رفضها من القوى كافة، ستمهد الطريق واسعة لاستكمال الجانب الاقتصادي في الخطة الأمريكية، التي نفذت غالبية عناصرها السياسية، دون اعلان، وسيكون ذلك قوة دفع الى تحالف نتنياهو الانتخابي، بأنه تمكن من تكريس الفصل والتقسيم الوطني الفلسطيني.

تصريحات العمادي هي خطر مواز على القضية الفلسطينية كما الصفقة الأمريكية، تلك هي القضة لا أكثر ولا اقل!

ملاحظة: إسرائيل تجاوزت "الخط الأحمر" بإرسال طائرات مسيرة للتحليق فوق الضاحية الجنوبية، رسالة أمنية بامتياز، لا يستبعد أن تكون رسالة للبعض الفلسطيني، هل سيكون هناك رد أم تهديد بالرد "لو"...مش دايما "لو" حكيمة للعلم!

تنويه خاص: بعض فلسطينيين إعلاميين و"نشطاء تواصل اجتماعي" هاجموا حفل "محمد عساف"، في روابي...بعيدا عن الموقف من المدينة وأصحابها فالحفل كان رسالة للإسرائيلي أن الوطنية الفلسطينية ترقص بداخل الجيل الشاب.

الرد على الخطوات الأمريكية ليس بيانا بليدا وتغريدة مضحكة!

كتب حسن عصفور/ في خطوات متلاحقة ومتسارعة، تقدم الإدارة الأمريكية على محاصرة فلسطين، بكل سبل ممكنة، وتعمل بالتزامن على تنفيذ خطتها لخنق المشروع الوطني، لصالح المشروع التهويدي في الضفة والقدس.

الإدارة الأمريكية لا تقف كثيرا لشرح ما تفعل أو ما تريد أن تفعل، فهي تذهب مباشرة للتطبيق، وبعد ان تتأكد من خطواتها تبدأ بالإشارة الى انها ستعمل، ومنذ بدأ الحديث عن "الخطة الجديدة" المسماة بـ "صفقة ترامب"، وجوهرها تصفية مكتسبات "الكيانية الفلسطينية الموحدة" التي بدأت في عام 1994، لصالح مشاريع كيانية منفصلة، في بعض الضفة (تابعيات – محميات)، وفي قطاع غزة (إمارة).

جوهر المعركة يتمركز على الهوية الوطنية الفلسطينية أرضا وقضية، وكانت عملية الاعتراف بالقدس (شرقا وغربا) عاصمة لإسرائيل، والغاء أي خصوصية أمريكية في العلاقة بالفلسطينيين في القدس الشرقية، مترافقة مع حرب سياسية مالية على وكالة الأونروا، وما تمثله من رمز لقضية اللاجئين، فيما تجاوزت كل الخطوط الحمراء بوقاحة غير مسبوقة، عندما اعتبرت ان "الضفة الغربية" هي "يهودا والسامرة" وليست أرضا محتلة، وبالتالي فكل بناء استيطاني فيها هو "حق" لليهود، واعتبرت ان السيادة عليها ستبقى لإسرائيل.

وكانت تصريحات فريدمان، بأن أحد من اهم أهداف هذه الإدارة هو إعادة بناء "الهيكل الجديد"، وتلك رسالة لا تحمل سوى هدف واحد، انهاء الحقيقة الخاصة بالقدس ومكانتها الدينية الخاصة.

ولذا فالخطوة الأمريكية الأخيرة بحذف تعبير فلسطين من التداول في الخارجية الأمريكية ومواقعها، ليس سوى خطوة ما قبل النهاية للإعلان الرسمي لصفقة ترامب، بأن فلسطين ليست حاضرة وتستبدل بتعابير "ضفة" وقطاع غزة، لكل منهما حالة كيانية خاصة بها، والراعي لها سيكون دولة الكيان.

الحذف ليس مصطلحا فحسب، بل هو اعلان بحذف سياسي من الحل السياسي، تلك هي المسألة، فهل تواصل الرسمية الفلسطينية التعامل مع الخطوات

الأمريكية، بذات الطريقة "الغبية"، بانها ومعها رئيسها تمكنوا من هزيمة الصفقة الأمريكية، وان "لا حل ولا استقرار بدون حل القضية الفلسطينية"، وبيانات تخلو من أي حرارة وطنية، وبعضهم يغرد توصيفا لما حدث، كأنه معلما في روضة أطفال.

أمريكا، ومع العهد الترامبي تعاملت مع السلطة الفلسطينية، وكأنها طرف تنفيذي لا أكثر، خاصة بعد أن ارتبطت ارتباطا وثيقا في علاقة أمنية مشبوهة جدا، لا مصلحة للشعب الفلسطيني بها بل هي ضرر وطني، ولذا فإدارة ترامب تقدم على خطواتها وهي على يقين أن رد الفعل الرسمي الفلسطيني لن يتجاوز تعابير لغوية باتت مملة جدا، ولن تترك أثرا.

المفارقة الكبرى، ان هناك أوراق سياسية هامة جدا في يد "الرسمية الفلسطينية"، تنفيذ بعضها فقط كاف لأن يدير دفة العلاقة معها، من باب الاستخفاف جدا بها، الى التوسل لها، وليس مطلوبا اعلان حرب عسكرية ولا خلق انتفاضة مسلحة، ولكنها قرارات تنفيذية لا أكثر ومنها:

*اعلان دولة فلسطين رسميا كدولة تحت الاحتلال، مع الغاء مسمى السلطة الفلسطينية من كل الأوراق الخاصة.

*وقف التنسيق الأمني مع أمريكا، وإلغاء أي نشاطات خاصة في ملف "التعاون"، الذي مثل خدمة كبيرة للمخابرات المركزية الأمريكية.

*منع دخول البضائع الاقتصادية الإسرائيلية الى السوق الفلسطيني، التي لها بديل وطني أو عربي او أجنبي، وملاحقة كل متعاون "تجاري" معها بصفته متعاون أمني.

*وقف التنسيق الأمني كليا مع دولة الكيان.

*طلب عقد لقاء عربي خاص للرد على موقف أمريكا الأخير، بعد اتخاذا خطوات فلسطينية ملموسة.

دون ذلك، فلا ضرورة لتلك البيانات الغبية والتغريدات المضحكة...وتصرفوا على طريقة "اعقل وتوكل" الى حين إقامة "دولة اليهود" وبناء هيكلها، وجوارها

"إمارة غزة" و"تابعيات محافظات، رام الله ونابلس وجنين وبيت لحم وطولكرم ومحافظة أبوديس الكبرى!

ملاحظة: خطاب حسن نصر الله ردا على العدوان الإسرائيلي على الضاحية الجنوبية، تطابق مع كلام الرسمية الفلسطينية...جعجعة بلا طحن، فمن يريد الفعل لا يعلن!

تنويه خاص: مثير للاستهجان صمت قيادة حماس وكتابها وناطقيها، وأدواتها الإعلامية على الإهانة السياسية في تصريحات العمادي بان "المال هو الحل" بديلا لـ(الإسلام هو الحل)، معقول المال اصبح سيد القرار!

المقاومة فعل مطلوب بوعي وليس بغيره!

كتب حسن عصفور/ لا تزال "ظاهرة الفعل المقاوم" في الضفة والقدس، تسير وفقا للمسار الأقل خطرا على قوات الاحتلال، وهو ما اشارت له وسائل إعلام عبرية، حيث أن "فردية العمليات" مع كل ما تحمل من روح تحدي ومظهر بطولي، لكنها لن تصيب المنظومة الأمنية العامة للمحتلين بالأذي المراد، أن تدفعه ثمنا لجرائمها المركبة، ضد الانسان والأرض والمشروع.

في السنوات السابقة، شكلت "هبة السكاكين" رعبا حقيقيا لدولة الكيان وجيشها وأمنها، وعلها الأكثر قيمة للفعل المقاوم، منذ المواجهة الكبرى عام 2004 – 2004، "هبة" اصابت كل عنصر من جيش الاحتلال ومستوطنيه، بحالة رعب خاصة وعامة، وكان لها أن تتطور وتتواصل، لو كان عمقها الشعبي أكثر تفاعلا، لكن "التنسيق الأمني" المشترك تمكن من غدرها وطعنها، وكان من العار الوطني، ان يفتخر رئس السلطة المحدودة الأثر، بأنه أصدر أوامره بتفتيش حقائب التلاميذ والطلبة، بحثا عن أي سكين او ما شابهها، لوأد تلك الحالة المستحدثة من الغضب.

وخلال البحث عن كيفية مواجهة العدو الوطني، (محتلا وأدوات) تطور الفعل المقاوم الى أشكال جديدة، برز بينها ما يعرف بعمليات "الطعن" الفردية،

وتعددت مظاهرها، وشملت مدن الضفة المحتلة، شكل ترافق مع مظهر آخر، عبر عمليات دهس جنود الاحتلال ومستوطنيه، وبقدر ما تحمل من "بطولة خاصة" لكنها تنتهي بالوصول الى منفذها أو منفذيها، اعتقالا أو استشهادا.

وحتى الساعة، لم تشكل تلك العمليات "خطرا استراتيجيا" على المنظومة الأمنية الإسرائيلية، بسبب فرديتها، التي يمكن تطويقها، وذلك بسبب غياب العمق الشعبي، او ما كان يعرف بالحاضنة الجماهيرية التي تشكل الجدار الواقي للفعل المقاوم، بأشكال مختلفة، وبالتأكيد وجود التنسيق الأمني واستمراره، يمثل أداة طعن في ظهره.

سلطات الاحتلال وقواتها الأمنية، تحاول أن تظهر وكأنها تمتلك قدرة خارقة في الوصول الى منفذي تلك العمليات، بهدف كسر روح التحدي الفردي او العام، متجاهلة أنها دون أداوت التنسيق الأمني، ستدفع ثمنا مضاعفا ليس للوصول الى منفذيها، بل ما قبل ذلك، ولعل أحد أسباب غياب المقاومة الشعبية ضد المحتلين في الضفة، هو وجود التنسيق الأمني، بكل ما بات مثيله، ليس فقط كخطر على "المقاومين" بل من رسالة لغالبية المواطنين، ان "المقاومة" نشاط محظور يمكن ان يكون ثمنه مزدوجا.

ولكن، ودون المساس بروح الرد الفلسطيني، وجب تقييم الشكل النضالي، وعدم حصاره في المنظومة الفردية، ويجب خلق أجواء لعودة المشاركة الشعبية، بكل السبل الممكنة، فهي وليس غيرها ما سيربك جدا المنظومة الأمنية لدولة الكيان وجيشها المحتل، وما سيكون حاضنة لكل مظاهر المقاومة.

مخزون الغضب ضد المحتلين وأدواتهم بات مضاعفا عما كان عليه في سنوات سابقة، لكن الغضب الفلسطيني لم يجد طريقه التعبيري بعد، لتطور الحالة الرافضة الى حراك عام، نتاج عوامل متعددة، أبرزها قيود "التنسيق المني" ورسائله السلبية من سلطة رام الله، ولو سقط ذلك لأصبح الطريق ممهدا جدا لتطور الحركة الشعبية الرافضة ولدخلت سلطات الاحتلال في نفق أمنى – سياسي مظلم.

ولذا ربما بات من الضرورة دراسة أشكال المقاومة الفردية وكيفية تطوير أدواتها، ضمن الموقف العام سياسيا وأمنيا، دون الابتعاد عن الروح الكفاحية،

لكن تطوير العمق الشعبي هو الأساس الفاعل، وغيرها ستبقى عمليات ذات أثر عاطفي، وربما يستخدمها "العدو الوطني" لغايات سياسية في المرحلة الراهنة...

وعي الفعل المقاوم قيمة مضاعفة عن تنفيذه...درس من تجارب شعبنا وغيرنا!

ملاحظة: توحدت "اللغة التهديدية" بين سلطتي المصيبة الوطنية، بأن أي اقتحام للأقصى يوم عيد الأضحى سيفجر المنطقة...طيب يا "صادقين" هو اللي بيصير يومي مش اقتحام أم نزهة!

تنويه خاص: جيد أن لجنة "وقف التعامل مع الكيان" سرية العمل والفعل...بس لو مرة بالغلط تقولوا قرار ما بالصدفة طلع معكم عشان الناس ما تستمر تتهمكم انكم بلا إرادة ويمكن أكثر!

"الوحدة الفلسطينية" في لبنان...فتح نموذجا!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن محاولة طرفي "النكبة الفلسطينية" في بقايا الوطن (فتح – م 7 وحماس)، الاستعراض الانفرادي أحيانا، فإن التجربة الفلسطينية في لبنان، رغم تلك اللحظات الشاذة، سجلت تجربة تستحق أن تكون مدرسة تضاف الى السجل التاريخي للشعب الفلسطيني، من حيث القدرة على كيفية مواجهة الخطر.

في الضفة هناك إطار بمسمى "القوى الوطنية والإسلامية"، مهمتها اصدار بيانات استجابة لطلب ما من جهة ما، لكنها لا تمارس عملا كفاحيا، وبلا حضور يمكن ان يكون نموذجا، بل أنها جهة تناشد الشعب للخروج، ولا تقوده من اجل مواجهة المؤامرة الكبرى لتصفية المشروع الوطني.

وفي غزة، تم استبدال هيئة القوى الوطنية والإسلامية، بتشكيل جديد تناسب مع تطورات المشهد في مارس 2018، بتسمية "الهيئة العليا لكسر الحصار"، نظريا تضم كل القوى الفلسطينية، عمليا تقتصر على بعض منها، وبالتحديد حماس والجهاد، الشعبية والديمقراطية ومسميات "أخرى، تدور في فلك حماس، فيما تغيب فتح بطرفيها، وكذلك حزب الشعب رغم المشاركة النسبية في بعض

الاجتماعات، لكن التجربة أكثر حيوية وحضورا من تلك الموجودة اسما في الضفة الغربية.

في لبنان هناك لجنة التنسيق، التي تجمع القوى كافة، دون أي "شروط مسبقة" لعضويتها، تضم من لا تقبل بهم فتح في الضفة والقطاع، لكن ساحة لبنان تختلف كثيرا، فيما لا يشارك تيار الإصلاح الديمقراطي في فتح لحسابات "فصائلية" كل بمبرر، لكن ذلك لا يمس جوهر القيمة السياسية لحركة هيئة التنسيق الفلسطيني في لبنان.

ومع اعلان وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان، تنفيذ قرار الحكومة اللبنانية حول إجراءات العمل على الفلسطينيين، حتى بدأت "ثورة غضب شعبية" شملت كل المخيمات الفلسطينية، قادتها "هيئة التنسيق" فورا، لم تقف مكوناتها، امام "رغبة الأطراف الانقسامية"، ولم تنتظر "اتفاقا" ولا "تمكينا" او تعجيزا، بل قادت الحركة الشعبية لدرء خطر يتهدد "الوجود الفلسطيني" في لبنان بأشكال متعددة.

حركة شعبية أعادت بريق "الفعل الفلسطيني" وفرض نفسه على المشهد اللبناني والإقليمي، حراك محدد الهدف والغاية، يمتلك كل أشكال الوعي لمنع استغلاله من بعض القوى اللبنانية أو أدواتها، لغير الغاية التي من اجلها انطلق، ومحدد في إجراءات الحكومة اللبنانية وقرارها حول العمل والفلسطيني.

"الوحدة الفلسطينية" لم تكن نموذجا للقيادة الشعبية فحسب، بل كانت قيادة سياسية وضعت هدفا وحصنته جيدا، كي لا يسرقه أخرين لغايات غير نبيلة، ولخدمة "أهداف" ليس هي التي من أجلها كان الحراك الشعبي في كل مخيمات لبنات، "قيادة" تمكنت من بقاء الحراك ضمن المحدد، رغم بعض من "شواذ"، كاد أن يمنح "العنصريين الجدد" ذرائع لتحويل المسألة من حق للفلسطيني الى ذريعة للنيل منه وتصفية وجوده.

وكانت حادثة اغتيال الشاب حسين علاء الدين الملقب بـ "أبو حسن الخميني" في مخيم عين الحلوة، امتحانا قاسيا وصعبا، لأن الهدف لم يكن اغتيال لشاب فحسب، بل لمنح البعض ذرائع التدخل العسكري اللبناني، وتطهير "المخيمات"

من سلاح أهلها، وهي الغاية التي تحاول قوى لبنانية ان تضعها في مقدمة جدول اعمالها، تصفية السلاح الفلسطيني.

وسريعا جدا، تمكنت القوى الفلسطينية من تصفية من حاول "اشعال فتنة"، ومنح الآخرين ذريعة سياسية بغطاء أمني، وبرزت القيمة السياسية الأهم في حادثة تصفية بلال العرقوب، في وحدة فتح بطرفيها "م7 وتيار اصلاح"، وحدة ميدانية عبرت عنها مسيرة شعبية فقدتها الحركة منذ زمن بعيد...

تجربة "عين الحلوة" الفتحاوية تجسد رسالة سياسية مكثفة، ان الخطر على الفلسطيني يستحق أن تتكسر على جدرانه كل "ذرائع الشقاق الوطني، اين كانت دوافعها.

هل لنا باقتباس تجربة "الفرع" لتصبح أداة قياس وطنية في "المركز"...السؤال برسم من يقول انه "قيادة فلسطينية"...خاصة وأن الخطر في بقايا الوطن أكبر كثيرا مما هو في لبنان!

ملاحظة: الحادث الإرهابي الأخير في القاهرة، هو بعضا من "نزاع الروح السياسية – الأمنية" للجماعة الإخوانية الإرهابية، ليس لضربات بالداخل المصري ولكن لما أصابها من تطهير وطني في السودان وقريبا ليبيا...الإرهاب الى زوال!

تنويه خاص: نقابة المحامين عليها التحرك فورا وسريعا، لكشف شلة النصب والاحتيال سارقي "رغيف خبز" عمال غزة...ونأمل الا يكون عملها كلجنة وقف العمل بالاتفاقات ...صورة وكاسة شاي وعليكم السلام!

"تحليل" المقاومة و"تحريمها" لمصلحة الدين أم لدين المصلحة!

كتب حسن عصفور/ تحاول حركة حماس، وخلال مسيرتها منذ أن قرار جماعة الإخوان المسلمين بخروجها للعمل، في فبراير 1988، بعد انطلاقة الانتفاضة الوطنية الكبرى ديسمبر 1987، ان تغطي مواقفها السياسية، في كل مرحلة بغلاف ديني، وفقا لما تراه هي خدمة لها، قبل أن يكون خدمة لغيرها.

وعبر سنوات الانطلاقة، دون الوقوف أمام محطات تقييم خاصة لها ولكل مسيرتها، وعلاقتها بالكل الوطني، وخروجها الدائم عن المسار العام، فما يستوجب نقاشه كيفية تعاملها مع "الفتاوي الدينية" في ظل ما تراه "مصلحة عليا".

يوم الأربعاء 14 أغسطس 2019 (13 ذي الحجة 1440هـ) انتشرت في قطاع غزة، فتوى صادرة عما سمي بـ "اللجنة الشرعية في قطاع غزة" تناولت ظاهرة العمليات العسكرية الأخيرة، التي عرفت وصفا بأنها "عمليات فردية" وفقا لبيانات حماس الرسمية، تعريف الهدف منه رسالة الى حكومة الكيان، بانها لا توافق على تلك العمليات وليست منها، حتى لو كان البعض "قساميا" فهو سابق، خاصة وان الحركة قامت بخطوة طمأنة أمنية بنشر قواتها على طول السياج الفاصل مع دولة الكيان.

فتوى "اللجنة الشرعية"، لم تجد من قيادات حماس وناطقيها، الذين لا يكفون عن التعليق على أي خبر أو همسة كلام، أدنى نفي او توضيح لتلك "الفتوى الغريبة"، مضمونها تحريم لأي "عمل فردي مقاوم"، ووصفته إما انه خروج على الحاكم، او عمل مشبوه، بطريقتها اللغوية.

ورغم الاستفسار، فقد تجاهلت حماس، قيادة وكلمنجية، أي رد أو تعليق، ما يؤكد انها تقبل بنشر تلك "الفتوى" ما دامت لم تجد لها اعتراضا من فصائل العمل الوطني، او شخصيات مجتمعية، ولم تجد رد فعل يجبرها على النفي او التوضيح، وجوهر "الفتوى" يتوافق وموقف حماس بعدم الذهاب بعيدا الى فتح معركة عسكرية، او جر حرب مع إسرائيل في الوقت الراهن، دون ان تتوقف عن القول هي وبعض تحالفها العسكري، انها لن تقف صامتة لو ارتكبت إسرائيل أي حماقة بالعدوان.

نشر الفتوى، كشفت ان هدف حماس المركزي، في الوقت الراهن هو العمل على تثبيت "التفاهمات" بينها وحكومة نتنياهو، ولكونها تعلم أن سلوكها العام، لم يجد قبولا ورضى شعبيا في قطاع غزة، بل ان الوضع بذاته قد ينفجر في أي لحظة دون حسابات سياسية، وصل الى أن يفكر البعض بتوريطها عبر خروج جماعي بأعداد تصل الى عشرات آلاف لكسر السياج الفاصل، ما قد يؤدي الى تطورات

غير محسوبة على الجميع، وأيضا لا يستبعد الانفجار العام في وجه حماس رغم قوتها الأمنية وحالة الردع الخاصة، فالخوف في لحظة ما قد لا يجد له عائقا.

ولأن حماس لا تملك جوابا لما وصل اليه الحال في قطاع غزة، من تدهور وانحدار غير مسبوق، لجأت الى "سلاحها السري" علها تجد فيه ما عجزت عنه السياسة والأمن، فذهبت الى تحريم الخروج عن الحاكم، الذي هو هنا حماس ومن معها.

فتوى تكشف قمة العجز، لا أكثر، ومسبقا لن تؤدي هذه الطريقة لمنع توسع حركة الغضب الشعبي واحتمالية الانفجار في أي وقت في قطاع غزة، ولعل عملية "بيت لاهيا" يوم 18 أغسطس 2019، واستشهاد ثلاثة شبان لهم ارتباطات تنظيمية مختلفة، دون ان تتبناهم فصائلهم رسميا، واكتفت بتصريحات منسوبة الى اشخاص لا تؤكد التبني ولكنها تفتخر بالعملية البطولية، فيما تجاهلت حماس كليا الحدث واكتفت ببيانات غير مفهومة، ورسائل تؤكد تمسكها بالتهدئة والتفاهمات.

من حيث المبدأ واجب حماس وتحالفها الأمني – السياسي، العمل على عدم الانجراف نحو حرب شاملة، دون توافق وطني، أو ضمن رؤية يدرك معها الشعب الفلسطيني، انها لخدمة الهدف الوطني العام، وليس لخدمة حزبية فصائلية، وهو ما يفرض تقديم رؤية سياسية شاملة، وليس اللجوء الى الأسلوب الظلامي لتبرير الخوف.

ولكن، هل تدرك حماس أنها مطالبة بتقديم مراجعة واعتذار للشعب وزعيمه الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات، لما فعلته وهو يخوض معركة كبرى بين 2000 – الى 2004 وغزو شامل وحصار، عندما تقدمت أطراف لوقف إطلاق النار في فبراير 2002، وأعلن الخالد قبوله بذلك لـ "رفع الحصار الظالم المفروض على أبناء شعبنا الفلسطيني في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية"، فخرج أسامة حمدان عضو مكتب حماس السياسي ليقف من بيروت مزايدا على من يقود المعركة والمواجهة وهو محاصر بدبابات شارون وليس في قبو أو موقع مجهول، ويعتبر أن الدعوة لوقف إطلاق النار غير منطقية وغير مقبولة....!

فيما ذهب محمود الزهار القيادي البارز في حماس، الى اعتبار الدعوة مرفوضة، وانه "لا يوجد في ميثاق حماس ما يوقف المقاومة ولو مؤقتا ضد العدو، لأنها حركة مقاومة وليس حركة تهدئة".

ايهما أصدق قولا، فتوى مجهولة النسب، أم تصريحات الزهار ما قبل الحكم ويصبح حاكما...المسألة هنا ليس رفضا لتهدئة أو تفاهم، ولكن يجب أن تكون في سياق وطني عام، وليس رؤية حزبية خاصة...وآن أوان الكف عن زج الدين بالسياسة، كفى، فالدين بات مصلحة لا أكثر لتبرير كل ما ليس صوابا!

وسيبقى الاعتذار الى الشعب والشهيد الخالد ضرورة كي تصدق حماس القول القادم، فمن لا يعترف بخطاياه لن يصدق شعبه يوما قولا!

ملاحظة: كيف يتوافق قول "فريق عباس السياسي" أنهم يرفضون قبول أموال المقاصة ناقصة أموال الشهداء والأسرى، وتجاهلهم الكلي لسقوط شهداء في القدس والضفة وقطاع غزة، دون تحية أو نعي لهم، مين نصدق يا أنتم!

تنويه خاص: وزير ثقافة حماس السابق أبو السبح، فتح جبهة جدل مجتمعي في قطاع غزة، بعد حديثه عن "العونسة النسائية"... الفقر الفكري في ظل حصار القطاع يرتفع منسوبه سريعا بين دعاة أنهم "متوضؤون"!

"تدوير حماس الوظيفي" خدمة لـ "كيانية كوشنير الغزية"!

كتب حسن عصفور/ بلا ضجيج كبير، أحدثت حركة حماس عملية "تدوير" وظيفي شامل لمعظم مؤسسات "حكومية" في قطاع غزة، شملت دمج "وزارات"، وإلغاء بعضها، في خطوة تمثل ترسيخا صريحا للحكم الخاص في قطاع غزة.

ما حدث من عملية "فك وتركيب" للمؤسسات الحكومية، يوازي تشكيل "حكومي جديد" ردا مباشرا على تشكيل رئيس السلطة محمود عباس حكومة جديدة، اعتبرتها حماس انهاء لـ "حكومة الوفاق" التي جاءت وفقا لاتفاق الشاطئ – القاهرة.

بعيدا عن أي مسبب حمساوي، أو تبريرات يراها البعض ممكنة القبول، والغالبية غير ذلك، فهي بالتأكيد، خطوة سياسية رسمية بأن قطاع غزة لم يعد جزءا من "المنظومة السياسية" – السلطة الفلسطينية (الانتقالية)، وأن حماس قررت بناء "نظامها الخاص".

ما أسمته حماس بالتدوير الحكومي، ليس سوى عملية استخفاف بالعقل السياسي، فلا يوجد تدوير يشمل تركيب ودمج، ونقل وكلاء وتسميتهم بمناصب، دون أمر رئاسي يصادق على ذلك التشكيل، المقدم له من قبل رئيس وزراء "حكومة"، فمن هو الذي منح حماس هذا الحق "التدويري"، هل هناك "رئيس سري" ورئيس حكومة سري، ام هناك "وضع خاص" يملك كل الصلاحيات القانونية التي تمنح الحركة القيام بكل ما تراه ضرورة لخدمة حكمها.

تحت أي مسمى، ما حدث هو عملية "خُلع غير شرعي" لوجود أي أثر لـ "بقايا السلطة وحكومة رام الله"، وإعلان رسمي لوجود "حالتين سياسيتين" لكل منهما "قانون ونظام أساسي"، رئيس علني وآخر سري، ورئيس حكومة علني وآخر غير معلن.

بعيدا عن "نوايا حماس"، وما يمكنها تقديمه تفسيرا للحدث الأخطر منذ "حكومة الانقلاب" الأولى، فهو ترسيخ رسمي بأن قطاع غزة حالة كيانية خاصة، منفصلة كليا عن كيانية السلطة، وأنها الحركة الإسلاموية هي صاحبة السلطة، ومرجعيتها السياسية – القانونية، الى حين ما يستجد.

خطورة "الخطوة الحمساوية" لتمكينها من الحكم الخاص في قطاع غزة، انها تتزامن تماما مع تسارع تنفيذ الخطة الأمريكية المعروفة بـ "صفقة ترامب"، والتي تعمل أساس على منح القطاع "كيانية خاصة" تختلف عنها فيما سيكون في الضفة، وضمن التصور العام المعلن بأنه "حكم ذاتي"، فاقد كل أشكال السيادة، سوى بعض ملامح منها لـ "كيانية غزة"، تختلف عما سيكون في الضفة.

سلوك حماس السياسي، بدون تفسيرات أي كانت "مشروعيتها الحزبية"، هو عمليا تساوق مع الخطة الأمريكية، وهذا ما يجب فورا التفكير به والمخاطر السياسية التي ستترب على هذه الخطوة "الكارثية"، وعلى الحركة أن تضع القضية ضمن "حساب وطني عام" وليس وفق "حسبة تنظيمية خاصة"، لأن كل

ما قدمته "تبريرا" لن يغير من الأمر شيئا، ولن يلغي بأنها تقدم "خدمة كبرى"، تفوق كثيرا مخاطر موقف سلطة رام الله، للصفقة الأمريكية.

يمكنها أن تدقق مع قانونيين وسياسيين "وطنيين" غير حمساويين"، وعندها ستقف على عمق الكارثة التي أقدمت عليها واثارها المصائبية وطنيا، وكيف لها أن تعتبر "هدية كبرى" للفريق الأمريكي ومشروعهم التهويدي.

سيقول البعض "الحمساوي"، المصاب بحول سياسي وفكري، انها "خطوة ضرورية" لتطوير الأداء وتحسين الخدمات، التي وصلت الى حالة مزرية جدا، وهي كلمة "حق" يراد بها كل الباطل السياسي، ولا قيمة لكل البيانات الفاقدة للحرارة والصدقية التي "تشتم" بلا هوادة الصفقة الأمريكية، فكل خطوة لتعزيز "حكم حماس الخاص" في القطاع هي هدية سياسية للصفقة.

لا أود القول أنها جزء من "تفاهمات سرية" بين حماس والكيان عبر قطر، وأن "الترتيبات الأمنية" الأخيرة على السياج الفاصل هي جزء منها، وأنها تشرعن "التنسيق الأمني" في غزة بشكل جديد، فكل تلك قابلة للنقاش، وانتشار "دعوات حمساوية" عبر بعض خلايا كتباها النائمين بالتفكير في مراجعة مسيرات كسر الحصار، لكن ما لا يمكن قبوله هذا "التمكين السياسي" لترسيخ "الكيانية الغزية"...

لمن لا يرى المشهد كما هو، نذكرهم بأن "جهنم مبلطة بأصحاب النوايا الطيبة"...

ملاحظة: يقول أحدهم بأن قرارات "لجنة الوقف" ستبقى سرية...يا رجل بعضا من احترام العقل ...بلاش نقلك إنها تبث فوريا لغرفة التنسيق الأمني...بدك نحكي أكتر ام بيكفيك...صمتك ربح سياسي!

تنويه خاص: كل خدمات سفير من أبناء الدروز لدولة الكيان، لم تمنحه حماية خاصة من عنصرية راسخة ضد كل ما هو عربي بعد اهانته في مطار اللد، حادثة كملت عنصرية شرطة الكيان ضد الإثيوبيين...العنصرية "ثابت فقهي" إسرائيل.

"تفجير غزة" وخطيئة حماس السياسية!

كتب حسن عصفور/ سيبقى يوم 28 أغسطس 2019 يوما فارقا في مسار حماس منذ انقلابها يونيو 2007 وسيطرتها بالقوة القهرية على قطاع غزة، بعد أن قام "شخص" بتنفيذ أول عملية انتحارية ضد حواجز شرطية، في أجواء تتعاكس مع المشهد العام، الذي تشيعه الحركة لقدرتها الأمنية.

عملية "تفجير غزة" الانتحارية، أصاب حركة حماس، قيادة سياسية وأمنية بحالة فوضى غريبة، أضافت الى فوضى التفجير "فوضى جديدة"، فبعد أن طالبت عدم القيام بنشر معلومات دون تحقق منها، او بالاستناد الى البيانات الرسمية (الحمساوية)، سارع لنشر ما هو أكثر رداءة، حيث خرج أحد الناطقين باسمها ليثير "زوبعة سياسية"، باتهامه مخابرات السلطة ومسؤولها ماجد فرج، قبل أن يتم الإعلان عن المعتقلين.

اتهام كشف مبكرا أن الحركة المسيطرة على قطاع غزة بالقوة القهرية، بدأت البحث عن متهم ما وليس معرفة الحقيقة، وان سلوكها القادم سيكون فعلا "ثأريا"، وحماس بما فعلت، قدمت هدية مجانية الى دولة الاحتلال، بشهادة "براءة" من الحدث "الإرهابي"، وبحثت عن "عدو" تضع عليه كل تبعات "فشلها"، وتعميق للأزمة السياسية الداخلية، ورسالة بأن حركة فتح (م7) ستصبح حركة تحت طائلة الاتهام، ما لم يثبت عناصرها خلاف ذلك.

كان التقدير، ان تسارع قيادة حماس بتوضيح تصريح ناطق تاه السبيل الوطني، وتؤكد ان العملية الانتحارية، صناعة "أعداء الشعب" متطرفين ومنحرفين وعملاء للمحتل الإسرائيلي، وأن مجرى التحقيق سيكون امام القوى كافة، بما فيها حركة فتح (م7)، كونها جزء هام من الحضور العام، لكنها صممت على تصريح فقد الصوابية الوطنية، بل أن قيادات حمساوية أكملت ذلك بالتأكيد على مضمون الكلام بطرق التفافية.

يرى بعض حماس، ان "التصريح اللا سوي" جاء ردا على تصريحات لبعض فتح حول التفجير والايحاء بالانتقامية، ما أدى الى ذلك الرد، الا أن كل الذرائع لا يمكنها أن تبرر "خطيئة حماس" في اتهام مخابرات السلطة بتلك السرعة الجنونية، سوى انها تبحث عن حركة انتقامية غير وطنية.

التخبط الحمساوي في ملف عملية "تفجير غزة الانتحاري"، مؤشر على غياب رؤية لكيفية التعامل مع الملفات المعقدة، سياسيا وامنيا، خاصة ما سيكون في حالة قامت دولة الكيان بتغيير "قواعد اللعبة الأمنية" مع حماس وقطاع غزة.

لقد فقدت حماس زمام المبادرة لتبدو، انها "نضجت" كحركة سياسية تسير كشريك وطني عام، بعدما سارعت باتهام مخابرات السلطة، بدلا من أن تستفيد من التعاطف العام ضد العملية الانتحارية، وتؤسس لرؤية شمولية توافقية، على أقل تقدير في قطاع غزة، وتضع ملامح للعمل المشترك في مواجهة العدو الوطني وخطر الإرهاب، ومعهما خطر نشر "فوضى" تشكل خدمة لمخطط سياسية يعد لمستقبل القضية الفلسطينية، مشروع تقسيمي تهويدي.

التسرع الصبياني في توجيه الاتهام لطرف فلسطيني، قبل معرفة هوية من قام بها، بل وعددهم فمرة شخص واحد ولاحقا شخصين، وربما يزداد العدد حسبما تقرر حماس وأجهزتها، أفقد ذلك الاتهام جزءا كبيرا من أي "مصداقية" لاحقة لبيانات أجهزتها الأمنية، وسيكون الشك والريبة هي العلامة الأبرز مع كل معلومة ستكشف عنها، بعدم خسرت سريعا مصداقيتها عبر تصريح غير مسؤول.

وكي لا تخسر حماس أكثر، وتفقد مزيدا من المصداقية وثقة المواطن الغزي أولا والفلسطيني ثانيا بروايتها القادمة، عليها اعلان البراءة من تصريح اتهام مخابرات سلطة رام الله، وتعتبره خطأ وجب الاعتذار عنه، وتعد بأنها ستقدم تقريرا شاملا شفافا لـ "شركاء المصير"، لخلق جبهة وطنية موحدة لحماية الأمن الداخلي لتعزيز قدرة المواجهة مع العدو الوطني.

دون ذلك، فخطيئة حماس لن تزول، وكل ما ستعلن يبقى تحت دائرة الشك واللا مصداقية، مهما تفننت في التعبير عما وصلت اليها أجهزتها الأمنية...على قيادة الحركة أن تفكر أيهما الأكثر "صوابا" الاعتراف بخطأ، ام الإصرار عليه ويصبح خطيئة ثمنها سيكون مضاعفا.

عدم تراجع حماس عن فضيحة التصريح، سيعزز من نظرية البعض القائلة بأنها افتعلت تلك العملية لتصفية حسابات مع خصومها السياسيين تمهيدا لتنفيذ الصفقة الأمريكية الرامية لإقامة "إمارة غزة"، وما يتطلب ذلك من فرض بالإكراه.

قول يقابله قول...وكل قول له "أنصاره ومريديه"...فسارعوا بقطع لسان قول سيكون ضرره الوطني أضعافا.

ملاحظة: شو اخبار "أموال الوزراء الحرام"، معقول ولا وزير منهم عنده ضمير ليعلن انه تقدم بتسوية مالية لما "لطش" بغير حق، مشفوعا بقسم انه كان "فسادا بالسهو"...الى حين تسوية اللصوصية فأنتم حكومة نهب وطني!

تنويه خاص: غرينبلات تحول الى ناطق صغير في طواقم حكومة الاحتلال، هذا الصهيوني القميء يشتم المصارع المصري لرفضه مصافحة المصارع الإسرائيلي...تطاول يستحق ردا مصريا رياضا وسياسيا!

ثقافة التسول الاجتماعي لن تجلب ربحا!

كتب حسن عصفور/ عندما تفقد "القيادة"، أي قيادة بالمعني العام مصداقيتها مع شعبها، وتدرك جيدا انها باتت عارية تماما، امامه، سواء قام بالتعبير المباشر من خلال "حركة الأقدام"، ومن خلال "حركة اللسان والأصابع"، تذهب الى كل سبل متاحة لها لتغطية عورتها، بالقمع غالبا، والقمع له اشكال متنوعة البوليسية – الأمنية، او المستحدث منها، في سلطة رام الله بقطع الراتب حيث المصدر الوحيد لعشرات آلاف الأسر، أو عبر حملات "تخوين" و"تكفير" في سلطة غزة، عبر المساس بما يسمى "المقاومة"، التي فقدت كثيرا من هيبتها وحضورها.

ومؤخرا، لجأت "تلك القيادة" في جناحي "بقايا الوطن" الى مظهر استجدائي أكثر، لمحاولة كسب الأنصار، حيث قامت أجهزة امن كلاهما، بترتيب "زيارات خاصة" علها تتمكن من "حرف بوصلة الغضب المخزون"، ففي رام الله، خرج رئيس سلطة الحكم المحدود (لم يعد ذاتي)، لزيارة أحد أشهر مقاهي حي الطيرة، حيث الحضور الاجتماعي ممن لا يألون بالا لما يحدث حولهم، وطنيا او كفاحيا، تحولت الى سخرية بأن الزيارة "بيتية".

فيما ذهب للمرة الأولى منذ عام 2005، عندما تولى رئاسة السلطة، بمساعدة صديق، لتطأ أقدامه أرض مخيم قرب مكتبه في رام الله، ولكن بدلا من "الربح"

أصحبت الزيارة مجالا للتندر الواسع، حيث كان "الحرس المقاطعي" في استقباله مع عزف النشيد وكأنه في زيارة بلد شقيق.

وفي قطاع غزة، تدرك حماس جيدا، ان مخزون الغضب وصل الى درجة لا يمكنها التنبؤ بما سيكون، ولا كيف سيكون، بعيدا عن مبررات ذلك الغضب الذي أوشك على الانفجار في أي لحظة، ولذا فهي تعاملت مع الواقع بخطين متوازيين، لمواجهته، بالقمع – الإرهاب الأمني، والتوسل الاجتماعي.

فالأمن أصبح أداة تعمل بلا كلل لمطاردة كل من يحاول النيل من سلوكها، سلطتها، ويكشف فشلها، وتستخدمه اعتقالا، استجوابا، تحقيقا مباشرا، او عبر شبكاتها في مواقع التواصل، فكل من يتحدث بنقد أي كان حتى من "تحالفها"، يواجه بمسلسل "التخوين والتكفير" الساقط جدا، ومع ذلك لم يترك اثرا عاما، حتى لو ارهب البعض الى حين.

وبالتوازي، خرجت قيادة حركة حماس بحركة تماثل الحركة العباسية لكسب ود أهل القطاع، عبر ما أسمته زيارات العيد للتواصل الاجتماعي، وجعلت من قائدها الأكثر قبولا وطنيا يحيى السنوار، العنوان لها، علها تتمكن من حصار الغليان المتنامي، حتى داخل أوساط الحركة، بعد فضائح فساد وتشويه للمشهد الوطني، وعملت على تصديرها وكأنها "اختراع" مجتمعي جديد، وجاهدت لتسويقها قدر المستطاع، ولكن حدث ما ليس في الحساب، انها نالت عكسا مما ارادت.

فالتواصل المجتمعي، خاصة في المناسبات الدينية، هو جزء حيوي من تاريخ الفلسطيني، وكانت قيادة الثورة الفلسطينية، والزعيم الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار، يبدا يومه بعد صلاة العيد، بزيارات لبيت أطفال الشهداء "الصمود" وعائلاتهم، ولم يتعامل معها كـ "منة سياسية" من فصيل فقد كثيرا من بريقه عبر حكم أمني لا أكثر.

حسنا أن تقوم قيادة حماس بزيارات مجتمعية، لكن ألا تصنع منها "حدثا" لا سابق له، أو تعتبره "هدية العيد" بدلا من تحسين حالهم وكسر فقرهم.

زيارات عباس "المظهرية" لن تمنحه أي ربح مهما حاول جهازه الإعلامي فعل ذلك، بل حدث عكس ما تمنى، خاصة بعد أن فتح حضنه لحفيدة رابين، ولم يستقبل أسر لشهداء أو أسري في مكتبه، وليس في بيته، فكانت المحصلة مصيبة مضافة.

فيما حماس فقدت كثيرا بتلك الحركة، التي كان لها ان تكون فائدة، لو تصرفت بمسؤولية وطنية، والتفتت الى التفكير بحل للكارثة المحيطة بأهل القطاع، بدلا من حربها معهم.

ليس بـ "التسول الاجتماعي تربحون"!

ملاحظة: كم كان عارا تجاهل سلطة الحكم المحدود، رئيسا وأفرادا وإعلاما، جرائم الغزاة ضد أطفال وشباب، صمت يكشف أن "الوطنية" باتت فعل ماض، ويبدو أنها فقدت روحها كليا لهذه المسميات.

تنويه خاص: مسيرة آخر جمعة في قطاع غزة، لحظة منبهة لكي تقف الفصائل وتعلن "مراجعة شاملة" لتلك المسيرات، فالجائعون فقدوا الأمل في شعارها لكسر الحصار، بعد ان لمسوا أنهم باتوا قطارا لربح ليس لهم...لا تخجلوا قبل أن تندموا!

جولة "كوشنير" ما قبل "التدشين" و"الرسمية" الفلسطينية متفرجة"!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن عدم جدية "قيادة عباس السياسية"، في اتخاذ أي خطوة عملية لـ "فك الارتباط" مع دولة الكيان وسلطات احتلالاها، فإن الحدث الأهم الذي لا يجب ان يصبح خبرا، جولة غاريد كوشنير، حامل حقيبة الخطة الأمريكية لتصفية القضية الوطنية الفلسطينية، وبناء المشروع التهويدي، بما فيه ما يسمى "الهيكل" على حساب المسجد الأقصى وساحة البراق.

يبدو، أن سرعة التحرك الأمريكي لتمرير "الصفقة الترامبية" أسرع كثيرا من سرعة "تفكير" القيادة السياسية العباسية"، وكذا الفصائل بمختلف مسمياتها، التي تحولت من دور المسؤول عن كيفية مواجهة "الحدث"، ووضع آليات الرد

العملي، الى "قيادة وفصائل" لتحليل الخبر، مع بعض كلمات لم تعد تترك اثرا حتى على قائليها.

بعد ان أنهت أمريكا ومندوب مبيعاتها السياسي "كوشنير"، "ورشة البحرين"، وما صاحبها من حفلات رقص سياسي، بانها فشلت ولم تحقق أهدافها بفضل "الموقف الفلسطيني" و"صمود الرئيس"، وبعض مظاهرات في مناطق عدة، (تأكد لاحقا انها ضد البحرين وليس ضد أمريكا)، بدأت واشنطن تستعد للخطوة التالية، من عرض التصور النهائي لخطتها.

كوشنير بدا رحلة "تحديد ملامح الصفقة الأمريكية الأخيرة" قبل "حفل الترسيم النهائي"، وفقا لما أعلن سيكون ذلك في قمة خاصة تعقد في "كمب ديفيد" بعد نهاية الانتخابات الإسرائيلية، بمشاركة قادة عرب، ليس حبا في الحاضرين، بقدر ما هم أداة "تمرير الصفقة" بزي عربي في غياب الفلسطيني والإسرائيلي، وسبب الغياب ليس متماثلا، فحرصا على حساسية قد تربك التنفيذ، كان لابد من تغييب الإسرائيلي، وفقا للمثل الشعبي (بدنا العنب وليس مصارعة الناطور)، فيما الفلسطيني اختار الغياب دون تنسيق أو ترتيب أوراق عملية مع "الطرف العربي"، رغم الرحلات واللقاءات، كونه لا يملك "رؤية سياسية بديلة" غير لغة فارغة المضمون.

أمريكا تعمل على مسارين، ولم تعد تبالي كثيرا بموقف "الرسمية الفلسطينية"، فهي تساعد دولة الكيان على تنفيذ كل ما يمكنها تنفيذه من مضمون الخطة، بعد أن كرست "يهودية القدس" والحرم الشريف، الى جانب مسارعة تصفية قضية اللاجئين عبر حرب لا متناهية ضد رمزها المباشر "المخيم والأونروا"، وتهويد جزء كبير من الضفة الغربية ضمن رؤية "يهودا والسامرة" جزء من دولة اليهود، وأخيرا اعلان السيادة رسميا على الضفة وغور الأردن، وإلغاء "الدولة الفلسطينية" وتثبيت "الحكم الذاتي المحدود" بديلا.

رفض "الرسمية الفلسطينية" ومختلف الفصائل الخطة الأمريكية، وهي جالسة على "مقاهي الرصيف" مع بيانات لا تترك كلمة نارية دون وضعها، لم تؤثر شيئا على مسار التنفيذ، والذي بدا على عتبة المحطة الأخيرة للتنصيب الرسمي.

فـ "قيادة عباس السياسية" تقف متفرجة وتكتفي بتقديم شروحات" عن خطر الخطة، علما بأن غالبية طلبة المدارس قد يقدمون تحليلا لمخاطرها أكثر دفة مما تفعل، وتتجاهل أنها مسؤولة عن فعل وليس مناشدة غيرها للفعل، فمن لا يبدأ بذاته لن يجد من يقف معه، مهما كانت "حرارة العواطف" في البيانات الصادرة من عواصم عربية.

حتى الساعة، لم تتقدم تلك "القيادة" بأي خطة عمل جادة للشعب الفلسطيني، وهي لم تتصرف حتى تاريخه بحجم المسؤولية السياسية، في ظل أخطر مراحل التأمر الصريح على قضية فلسطين، وبدلا من التحرك نحو إعادة ترتيب "المشهد الذاتي" بجدية شاملة، تضع عراقيل شكلية، تزيد من خدمة تمرير المؤامرة وليس عرقلتها.

كسر كل "ذرائع" استمرار الانقسام هو الخطوة الأولى لو اريد حقا عرقلة الخطة الأمريكية، بالتوازي مع تنفيذ كل مقررات الشرعية الوطنية، دون تلاعب أو مسارات زئبقية...لو حقا أريد المواجهة، وغيرها الكل "شريك" في تمرير المؤامرة.

ملاحظة: جيد جدا اهمتام الرئيس محمود عباس بالفن والفنانين، ومنحهم أوسمة يستحقون، ويمكن ينال لقب "الرئيس الفنان" بعدها...لكن كم فلسطيني شهيد او أسير، ولا نود القول سياسي قدم لوطنه، تم منحهم وساما او نصف وسام...ذكرونا!

تنويه خاص: حركة فتح (م7) تعجز أن تجد لها "ناطقا رسميا"، بعد اختفاء السابقين لأسباب مجهولة...حركة تملك كل وسائل الإعلام الرسمي للسلطة، وعندها إعلامها الحزبي لكنها بلا ناطق رسمي...معقوول "بلبل" زي الفريك...؟!

صواريخ "منفلتة"...عمليات "فردية"... وبعد!

كتب حسن عصفور/ بدأت في الآونة الأخيرة، تتصاعد حركة التسخين على جبهة قطاع غزة، حيث ظهر شكل جديد من اشكال التعامل مع دولة الكيان الإسرائيلي، فيما أسمته أوساط "حمساوية" بـ "عمليات فردية"، وبالتزامن عادت حركة "الانفلات الصاروخي"، والتي يصعب وصفها بالعمل الفردي، فهي عمل فصائلي خالص الولاء، ويلاحظ أن العمليات "الفردية" و"الصاروخية" تسارعت كثيرا بعد انتهاء زيارة وفد حمساوي الى إيران.

بعض أوساط حماس، اعتبرت العمليات "الفردية" الأخيرة، ليس سوى خروج على الحاكم، حاولت التشكيك في نوايا من ينفذها ويقف خلفها، رغم ان غالبية من قاوم بها، منتمين بالأصل لكتائب القسام الجناح العسكري لحركة حماس، "فتوى" اثارت جدلا ولغطا، تهربت الحركة من تبنيها رسميا، او إدانتها، وتركتها تسير على هداها، علها تمثل "حماية أمنية" امام دولة الكيان، فيما تسمح لها التباهي بالعمل أمام البعض الفلسطيني أو الإقليمي الباحث عن "جو تسخيني"، في ظل تطورات المنطقة.

المثير للسؤال، ماذا يراد من تلك العمليات "الفردية" أو "المنفلتة"، فهل تمثل شكلا جديدا من "أشكال المقاومة"، التي يراها البعض حاجة في مواجهة الحصار المتفاقم، أم هي رسائل بأسنان ولكنها ليست حادة، ولما تتهرب كل الفصائل، كبيرها وصغيرها، حتى تلك التي تجلس بلا أي مهمة سوى إصدار بيانات عند الطلب من الممول الكبير، ترفض تبني تلك العمليات، رغم الادعاء ليل بأنها فصائل "مقاومة"، بل وكان بعضها تتسابق في تبني ما لها وما ليس لها، لكنها صمتت مؤخرا صمت الأموات.

سلوك حماس الأمني في قطاع غزة، وفقا لمسار العمليات الفردية والمنفلتة، يمثل "تكتيكا مستحدثا"، حيث تريد أن تثبت ملكيتها لأدوات يمكنها ان تصنع سوادا في السماء الإسرائيلي عند الضرورة، وأن القوة الكامنة في القطاع باتت يدها طولى، ما يستوجب على القيادة الإسرائيلية، أي كانت صفتها، أن تفكر بعمق عند التعامل مع حماس وغزة... تلك رسالتها السرية.

ولكنها من جهة أخرى، أرسلت رسالة علنية، بنشرها قوات أمنية على طول السياج الفاصل بين القطاع وجنوب إسرائيل، ما اثار "تباهي" نتنياهو بهذا العمل، رسالة حمساوية تؤكد أنها، ستكون "شريكا أمنيا" موثوقا لو حققت لها إسرائيل كل طلباتها، ما ورد في "التفاهمات السرية"، او ما بعدها من "مصالح متبادلة" تسمح بحكم حماس المطلق للقطاع، مع تسهيلات كاملة تبدأ بفك الحصار وفتح أبواب العمل أمام الغزيين وتطوير حركة "التبادل التجاري"، ما يعيد للقطاع كثيرا مما فقده نتاج الحصار الطويل وسوء إدارة وفساد سلطوي خارج الرقابة والمساءلة، والذي أدى لتخزين حالة غضب شعبي ضد حكم حماس وسلطتها يفوق كثيرا ما هو معلن.

المفارقة السياسية، في تلك الرسائل "المنفلتة"، أو "المنضبطة"، أنها قد تفقد آلياتها في لحظة ما قد يفتح حربا عسكرية شاملة تلحق بالقطاع وقيادة حماس ما ليس بالحسبان، تدميرا وخرابا، والأهم فرض وقائع سياسية وفقا للصفقة الأمريكية، تحت غلاف ناري مدمر.

هل تلعب حماس بالنار بعد أن فقدت قدرتها على تقديم الحلول للمواطن الغزي، الذي منحها يوما ثقة أثبتت أنها ليست محلها، بعدما فشلت فشلا ذريعا في إدارة الحكم، وتحتاج الى "عملية تأهيل" سياسي ووطني، كي تصبح حركة قادرة على إدارة دفة النظام السياسي، وتلك مسألة تتطلب زمنا، ولذا تحاول حماس تغيير جدول اهتمام المواطن، من البحث عن حاجته اليومية والعيش كإنسان، الى خلق جو من التسخين العسكري، يصبح كل من لا يقف مؤيدا له، بلا شروط، متهما، والتهم جاهزة دوما في الماكينة الحمساوية.

المشهد الغزي تحت حكم حماس تحول الى "حقل تجارب" متنوعة، قد يقود في نهاية المطاف الى تشكيل "إمارة غزة الذاتية"، بحسن نية أو سوء نية، فكل المقدمات تقود الى ذلك الاستنتاج السياسي.

هل من خيارات أخرى لوقف أو عرقلة ذلك، نعم ولكن...وهذا يتطلب قراءة موسعة في وقت لاحق!

ملاحظة: المال القطري "السري" لم يعد خاصا بحركة حماس، فسلطة رام الله لها حصة تفوق كثيرا ما تناله حماس...السؤال، هل تلك الأموال تدخل خزينة عباس وحكومته دون رضا إسرائيل والأمريكان؟!

تنويه خاص: ترامب أعلن نفسه "ملك إسرائيل"، وعليه هل سيتفاوض العرب معه بعد اليوم كحاكم أمريكا فقط أم "حاكم القطرين"...بدها استشارة "قومية" يا أنتم!

"عيدنا في رباطنا الوطني"!

كتب حسن عصفور/ لن تقف قوة في الكوكب الأرضي عائقا أمام شعبنا الفلسطيني ليواصل احتفالاته فرحا، بكل المناسبات الوطنية، الدينية والاجتماعية، فالتعبير عن الفرح هو جزء من مقاومة العدو القومي، وسبيلا لتأكيد، ان روح الشعب غير قابلة للكسر أو الانكسار، وهي سلاح الضرورة الذي لا يجب أن يصيبه انتكاسة، أي كانت.

نعم، لعل الفلسطيني يجد في المناسبات تلك، فرصة مختلفة عن غيره من شعوب الأرض للتعبير عن مظهر من مظاهر "القوة الكامنة" بداخله ليقهر عدوه، الباحث لزرع الهزيمة النفسية، وهو ما لن سيكون.

ومع كل قيم الفرح والتعبير عنه بكل مظاهر التعبير، لا ينسى الشعب الفلسطيني، ان الفرح الكبير لا يزال يبحث طريقه، فمع وجود الاحتلال واغتصاب الأرض، يعلم ان الخلاص منه وتحرره الكلي من آثاره هو المهمة المركزية التي لا مهمة تسبقها، فحرية الوطن من الغزو الصهيوني بكل مظاهره الاحتلالية والاستيطانية، وبعض من "ثقافية"، الثابت الأساسي لحياة كل فلسطيني يرتبط بقضيته، بعيدا عن بعض "سقط" شعب.

وفي مسار الغضب الفلسطيني على طريق التحرر والحرية، وخلال مرحلة الثورة الفلسطينية المعاصرة، والانتفاضة الوطنية الكبرى عام 1987 – 1993، رغم بعض "الانحناءات"، كانت وحدة الأداة الكفاحية هي السلاح الهم لمواصلة

رحلة الغضب الشعبي، وكلما حاول البعض كسر بعض وحدة الشعب كان تسلل العدو أكتر انتشارا.

ومنذ انتهاء المواجهة الكبرى من 2000 – 2004 والتمكن من الزعيم الخالد مؤسس الكيانية الفلسطينية المعاصرة الشهيد ياسر عرفات، دخلت فلسطين في مرحلة "شاذة وطنيا"، وانتقلت من مرحلة التوحد العام، الى مرحلة الانقسام – التقاسم العام، حيث أصبحت هي السمة الأبرز للمشهد الفلسطيني، ومعها بدأت رحلة "انكسار عامود المشروع الوطني الفقري" لخدمة "مكاسب" المشروع المعادي التهويدي التوراتي.

لم يكن "حلم الصهيونية" ممكنا يوما، كما هو في هذا الزمن الغابر، نتاج أدوات نفذت بحرفية عالية، سبل التقسيم – التقاسم في الجسد الفلسطيني، ولم يكن القول، ان الوحدة الوطنية دوما هي السلاح الوحيد الذي به تنتصر الثورة عابرا فبه يكلل الغضب الشعبي بنصر سياسي.

مع انكسار سلاح الوحدة، وسيادة أسلحة الفرقة السياسية، انحدر المشروع الفلسطيني وتقدم المشروع التهويدي...

كي لا يصبح "التهويد سيد المكان"، وقبل أن يحقق "الصهاينة حلمهم" التاريخي وجب الانتفاض في وجه "الانقساميين" قبل المحتلين...فإسقاط الانقسام هو الضرورة الأولى لإنهاء الاحتلال وفتح طريق الحرية لعيدنا الأكبر...

نعم عيدنا الحق في يوم رباطنا الوطني، فبه ترفع رايات الاستقلال والتحرر...

ملاحظة: يأبى عضو الجماعة الإخوانية القطرية كمال الخطيب وشلته، الا ان يمارس "الفتنة الكبرى" برفع يافطة شاذة وطنيا تحمل صورة الإخواني المصري مرسي...الفتنة صناعة إسرائيلية بامتياز...احذروا أدواتها بأي لباس كانت!

تنويه خاص: الى كل من لا نستطيع مهاتفتهم صوتيا لنقول لهم "عيد سعيد"، لأنهم ذهبوا هناك، نقول لهم تبقون معنا وفينا..الخالد أبو عمار وأمي صفية...عيد سعيد!

غياب "الشراكة الشعبية" بوابة التكفير الفكري والمجتمعي!

كتب حسن عصفور/ فتحت عملية "تفجير غزة" الانتحارية نقاشا متعدد "الرؤوس" في المجتمع الفلسطيني، كونها فعل شاذ بالمعنى الوطني العام لاستهداف فلسطيني بفلسطيني، تحت شعارات لا تنتهي من التضليل، ولا تنقص أطراف ذلك النوع من العمليات، الذريعة لتبرير ما يذهبون اليه.

مثل تلك العمليات، هي تجسيد مكثف لنمو المفاهيم المتطرفة – المنحرفة فكريا واجتماعيا، قد حاولت بعض الجهات ان تهرب من مواجهة الحقيقة، التي أنجبت مثل هذه "الشواذ"، الى البحث عن أسباب "غيبية"، كما هو السلوك الدائم، عند العجز أو محاولة العمل لاكتشاف الحقيقة التي أنجبت تلك الظواهر.

ولعل أكثر مبررات تلك الفعلة الشاذة، غياب البعد الديني عن المجتمع، ودعا أنصار هذا التبرير "العاجز" الى تكثيف حركة بناء المساجد وزيادة الدروس الدينية، وهذا مبرر يبرز عند أي منعطف يصعب تفسيره من سلطة الأمر الواقع، أو محاولة البعض استغلاله لتعزيز "السلطة الدينية"، متجاهلين أن عدد مساجد قطاع غزة، نسبة وتناسب قد تكون الأعلى في العالم.

تلك "الأفكار" لم تقدم يوما "حلا عمليا" لأي من أزمات المجتمع، بل منها ما يغذي ذلك النهج بثوب "إصلاحي" أو تصويبي، ولذا بدلا من الغرق بحثا عن مبررات منحرفة، بات من الضروري ان تراجع القوى السياسية، وخاصة الفصائل ذات المرجعيات الدينية، والمسلحة سلوكها وأداءها، والتفكير فيما أصاب وأخطأ.

بات ضرورة كبرى، اجراء تقييم شامل وجذري بعيدا عن "حساسيات التحزب"، الذي يمثل بذاته مفرخة للتطرف بكل مظاهره، علة يكسر "رتابة التفكير السائد"، لإعادة ترتيب العلاقات الوطنية – المجتمعية، في مناخ أكثر صحة، ينطلق من قاعدة أن "الاختلاف حق"، وليس منحة من حاكم، او مسؤول في فصيل.

ولعل أبرز عناصر تغذية الانحراف الفكري والاجتماعي، الذي يؤدي الى الانتحارية او القتل الظلامي، انعدام العمق الشعبي أو بالأدق "الشراكة الشعبية" مع مختلف المكونات القائمة، والاكتفاء باعتبار "الفصيل – الحزب" بديلا عن

المجتمع، وكل منها ينطق باسم الشعب ونيابة عنه، رغم انعدام التواصل الحقيقي بين الغالبية الشعبية وتلك الفصائل – الأطراف السياسية.

غابت "الشراكة الشعبية" لصالح "العسكرة" المجتمعية، التي أصبحت سمة بارزة في قطاع غزة، وكانت حاضرة بقوة في الضفة خلال فترات سابقة، بل ان البعض اعتبر "البندقية" هي الرد الشامل على كل أزمات الشعب والمجتمع، دون أن تتطور معها والى جانبها "مفاهيم ثورية" لتطوير – تصويب التشوهات التي ترافقها، في محطات متعددة.

"تفجير غزة" الانتحاري، يفتح الباب لمراجعة النمو الكثيف لزيادة البعد العسكري في الفصائل الفلسطينية، وخلق أجنحة موازية لها "سلطتها الخاصة"، التي يحرم المساس بها، وكأنها "مظهر مقدس" يمنع الاقتراب منه أو الاعتراض على أي من سلوكه، وكل من يحاول الاقتراب من تلك "الكائنات" سريعا ما يصبح تحت دائرة التخوين، ولو أحسنوا الرد يدخل في مسار التفكير.

العسكرة الحزبية، دخلت مسارا افرز كثيرا من الظواهر الخطرة، بل والتي تحمي كل أشكال "التطرف أو الانحراف"، كونها خارج النقد أو المراجعة، علما بأن كثيرا ممن يحتلون "مواقع مقررة" في تلك الأجنحة فاقدين للوعي السياسي العام، ما يترك أثره السلبي على العلاقة بين أعضاء تلك الأجنحة ومحيطها الشعبي.

يوما أطلق الزعيم الصيني الكبير ماوتسي تونغ مقولة "السلطة تنبع من فوهة البندقية"، مقولة احتلت مكانة بارزة في تاريخ حركات ثورية، ولكنها أنجبت كثيرا من "الكوارث"، ما اد الى عمل تقييم ومراجعة والتخلي عنها.

في قطاع غزة، تحتاج القوى كافة، لمراجعات جذرية، حول أهمية انتشار الأجنحة المسلحة، وضرورة وجوده بتلك "الفوضى غير المنظمة" بلا قانون أو مرجعية سوى حزبها وربما قادتها المباشرين.

مراجعة لمسيرات الحصار، وهل استمرارها ضرورة أم انها وصلت الى محطتها الأخيرة، لها ما لها وعليها ما عليها، مراجعة تمنح "الحق الوطني" ما له، وأيضا "الحق المجتمعي" ما له.

مراجعة لما غاب "العمق الشعبي – الشراكة الشعبية" عن الحدث السياسي، ولم تعد كثيرا من القضايا المركزية تثير الغضب الشعبي، وهل أصبحت الفصائل منقطعة الصلة عن "عمقها"، تبدو وكأنها "زائد" في الحياة العامة، بعد ان كانت ضرورة لا بد منها.

ليس جرما إعادة التفكير والبحث في الخطايا من داخل أدوات التأثير، وليس بالهروب الى غيرها.

دوما قالوا، بداية علاج الانحراف في معرفة المسببات الحقيقة له وليس صناعة مسببات لتبرير تعميق الانحراف.

الخطأ سمة بشرية، لكن الإصرار عليه يصبح له مفهوم آخر...غير انساني!

ملاحظة: أخطات حماس بعدم توضيح بعض حقائق العملية الانتحارية، وتركت للإعلام العبري نشر ما يصله، من مصادر يبدو انها "موثوقة جدا"، فكل ما نشر حتى ساعته "دقيق جدا"..."الضبضبة" مش شطارة!

تنويه خاص: تسارع بعض الدول في افتتاح مكاتب لها بالقدس الغربية، يمثل صفعة لبلادة الرسمية الفلسطينية، ليس بالتغريدات وتصريحات مللها بات مملا يمكن مواجهة اختراق خطير!

فرح سوداني وحزن فلسطيني!

كتب حسن عصفور/ في 11 أبريل 2019، استجاب الجيش السوداني لنداء الشعب لوضع نهاية شاملة، لحكم عمر البشير وتحالفه الإخواني، بعد أن فرض نظاما فاسدا وقمعيا سنوات طويلة، ربما كان هو الأكثر جرما ضد بلد وشعب، في مناطق عدة، لذلك، ورغم كل محاولات تقديم "هداياه السياسية" لأمريكا وبض اليهود فيها، لم تسقط عنه تهمة ارتكابه جرائم حرب.

سقط نظام كان نموذجا لتحالف "عسكري وظلامية فكرية – سياسية"، تحالف شابته انتهازية خاصة بين طرفين حاولا إضاعة السودان بلدا وشعبا وحضارة متفردة، بتنوع فكري – سياسي، وعرقي هو المختلف عربيا.

قلما تنحاز القوات العسكرية في بلدان العرب الى شعوبها ضد الطغاة أفرادا وجماعات، ولكن جيش السودان، وبعد انتفاضة شعبية قررت أن تواصل العمل لإسقاط النظام البوليسي الفاسد، فكان الانحياز ضرورة اللحظة، وجاءت نقطة الفصل ذاك اليوم الأبريلي، واعتقل البشير بعد أن تأخر مصيره هذا كثيرا.

يوم السبت 17 أغسطس 2019، وضعت نهاية المرحلة الأولى من مراحل التغيير الثوري، بعد أشهر تخللها مد وجزر بين قوى الحرية والتغيير ممثلة للشعب، وقيادة المجلس الانتقالي العسكري، كادت ان تصل في لحظات الى نقطة اللا عودة، حيث حاولت أطراف بعضها ضمن حسابات خاطئة، وبعضها لصالح أطراف غير محلية، وتعنت بعض مراكز قوى امن وعسكر، الى نهاية تعيد السودان الى دائرة "صراع" جديد.

نجحت قوى الثورة السودانية، بكل مكوناتها، دون فضل لآخر على آخر، في رسم مشهد "فرح السودان"، كما أحبوا تسميته أهل الفرح، فكان مشهدا، لعله الأول عربيا، توقيع اتفاق وطني بحضور عربي – إقليمي ودولي، اشعرك الحضور أننا أمام عمل "غير مسبوق"، بل أن "الجميع" يبدو انه "أهل العرس" وليس شعب سودان، مواطنين وعسكر.

أشهر من الحوار، شهدت كل شيء من العنف الى الليونة، من الترحيب الى التخوين، لكن الوطنية السودانية انتصرت وهزمت كل خارج عن ملامح سوداني، فكان الاتفاق نحو بناء نظام ديمقراطي جديد، دون اقصاء سوى لمن لا يجب أن يكون في المشهد، ووفقا لمنطق التطور السياسي منذ "التغيير الثوري" في أبريل 2019، فالقادم للسودان، نموذج حكم افتقدته البلاد طويلا، بل ربما لم تعرفه في تاريخها، من تحالف يعبر عن المكونات كافة، السياسية – الفكرية والعرقية، وما تحفظات "الجبهة الثورية" وتحالفها سوى بحث عن ترتيبات أكثر تأكيدا للتطور الديمقراطي، ولن تكون عقبة تعيد السودان الى "تحالف الشر الظلامي".

ولأن الهدف كان السودان وشعبه، وإنهاء الكراهية والظلامية، ومن أجل "المصلحة العليا" حقا، كان الفرح الكبير الذي تم بشهادة عالمية لا نظير لها، وبأمل نحو حياة يستحقها أهل السودان، الذي يتسمون بوعي وطيبة ميزتهم كثيرا.

ما حدث في الخرطوم يوم 17 أغسطس 2019، يشير الى ان الوطنية الحقة يمكنها ان تهزم كل العقبات لوحدة الشعب من أجل بناء بلد ومواجهة عدو بكل مظاهره، كثيرون توقعوا لتلك التجربة الفشل ونهاية مأساوية، فلا تعايش بين "عسكر وقوى ثورية"، وذهب البعض للتحريض بالعمل ضد أي "شراكة بين طرفي الانتفاضة الثورية"، ولكن انتصرت "السودنة" وانهزم عدوها أي كان مسماه ومكانه.

"فرح السودان" يثير كل الأسئلة أمام الشعب الفلسطيني، ليس للمقارنة فحسب بين من يريد الانتصار لشعبه، بل هل حقا من يتحكمون برقاب أهل فلسطين من سلطتي الأمر الواقع في بقايا الوطن، ولنضع العدو المحتل جانبا، يبحثان أي مصلحة لفلسطين شعبا وقضية، ام يبحثان مصالح ذاتهم أفرادا وفصائل، ولن نذهب للقول أن كل ما يفعلان هو "خدمة نقية" للعدو، لكنه بالقطع ضد مصلحة الشعب الوطنية.

كيف يمكن ان يدعي طرفي الانقسام، الوطنية والعمل لمصلحة الشعب، وكلاهما عبر 12 عاما وقليل لم يتمكنا من وضع نهاية لقاطرة تنفيذ المشروع التهويدي على حساب المشروع الوطني...سؤال سيترك للتفكير، ايهما أكثر حاجة للتوحد، شعب فلسطين الذي يعيش احتلالا وغزوا فريدا أم أي شعب آخر...ولما تتمكن شعوب رغم كل معيقات تبرز أن تنتصر البلد على عقبات فصائلها، فيما في بلادنا تنتصر الفصائل على وطنها وشعبها...أهو فقط قصور وعي ورؤية ام هناك ما هو أكثر قوة وأثرا...سؤال مفتوح!

مبروك للسودان فرحه ...ولفلسطين على أمل بهزيمة حزنها الذي طال كثيرا!

ملاحظة: كأن قطاع غزة يعيش "كمنيا أمنيا" لا يعرف له ملامح، بعض من فعل تعبيرا عن غضب لحصار طال أمده، ورد قد يكون الأكثر قسوة لفرض ترتيبات

لن تكون وطنية أي كانت مبرراتها...هل تستمر الفرجة، مسألة تستوجب النقاش الوطني!

تنويه خاص: لو ان فلسطينيا، قال إن "الرب" من سيختار رئيس الوزراء لخرجت وسائل إعلام الغرب وانصارها لتشن حربا ضد عقلية غيبية، لكن ان يأتي من وزيرة إسرائيلية ذلك القول فكأنه "مَن وعسل"...الظلامية دوما بلا هوية!

"فك الارتباط" بالكيان...جدولة الأوليات ومعلنة!

كتب حسن عصفور/ سنذهب بعيدا ونتصرف بـ "حسن نوايا" سياسية، بأن "القيادة السياسية الرسمية" في رام الله، صادقة فيما أعلنه رئيسها محمود عباس، ماضية في وقف العمل بـ "الاتفاقات" مع إسرائيل، وهنالك لجنة "يقال أنها تشكلت سريا"، ستعمل على وضع آليات لتنفيذ القرار.

لنتجاهل عدم وجود اللجنة إياها، ونقف أمام سؤال، هل وضعت اللجنة "السرية" أوليات خطة التنفيذ، ومبدئيا يفضل الحديث عن "فك ارتباط" بإسرائيل الكيان، وسلطات الاحتلال، لأن الاتفاقات من حيث المبدأ لم تعد قائمة منذ سنوات طويلة، وتحولت عمليا الى "املاءات أمنية – سياسية" وفرض اقتصادي.

خطة الأوليات تشمل:

القضايا السياسية، ومنها الاعتراف المتبادل، وارتباطها المباشر بإعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012، وهذه تمثل المفتاح الرئيسي لتغيير المعادلة القائمة مع الكيان واحتلاله، وتنفيذها يتطلب قرارا بالمواجهة الكبرى، ليس بالمعنى العسكري، ولكن بكل جوانبها، وهي دون غير غيرها ما سيقلب الطاولة جذريا على الخطة الأمريكية – التهويدية. (تحتاج لوضع آلية خاصة بها).

مسالة التنسيق الأمني، تشكل "حجر الزاوية" في تحديد العلاقة مع قوة الاحتلال، وهي من يعيد للسلطة الفلسطينية القائمة في بعض الضفة، بعضا من هيبتها، لو أنها ذهبت الى وقفها الكامل، لكن تلك مسألة لن تحدث وقيادة السلطة، تبحث "رفاهية" المواجهة الكلامية على المواجهة الفعلية، فوقفها يعني كثيرا من التضييق وسحب غالبية الامتيازات "الخاصة"، التي باتت رهنا برضا "المنسق الإسرائيلي – الحاكم العام للضفة والقدس ونسبيا القطاع"، لذا يمكن تحديد خطوات عملية لوقف التنسيق الأمني ولكن ضمن سقف محدود.

القضايا الاقتصادية، تمثل هذه أحد المراكز الحيوية في الحاق الأذى بسلطات الاحتلال، حيث تمثل العملية الاقتصادية في العلاقة بين الضفة وقطاع غزة ركنا رئيسيا لدعم اقتصاد الكيان الإسرائيلي، ويمكن ان تمثل سلاحا هاما جدا بيد الفلسطيني.

والسلاح الاقتصادي، يمكن له ان يبدأ تدريجيا، كي لا يقال أن ذلك مستحيل بسبب التداخل والسيطرة على المعابر إسرائيليا، فلتبدأ الخطة بتطبيق آليات سبق وضعها، وأعلنت مرارا، بأن يتم وقف استيراد أي بضاعة إسرائيلية الى السوق الفلسطيني لها "بديل محلي أو عربي"، حتى لو كانت أقل جودة.

وهذا يتطلب عمل فرق متابعة رسمية، بمنع الدخول، وعمليات تفتيش ومراقبة على السوق، وتحرق كل بضاعة إسرائيلية معلن عنها رسميا بالمقاطعة.

وللتنفيذ يجب تفعيل اتفاقات التبادل التجاري مع الأردن ومصر، خاصة وأن كلا الدولتين لهما علاقة رسمية بإسرائيل، ومنع بضائعهما يدخل الكيان في مواجهة سياسية معهما.

تحديد كلي للاستيراد عبر السوق الإسرائيلي، ولعل تجارة السيارات تكون أحد العناوين التي تستحق الدراسة، ووقف حركة الاستيراد الى فترة زمنية ودراسة حاجة السوق المحلي منها.

وضع دراسة للتخلص من التعامل الرسمي بالعملة الإسرائيلية، خاصة ما يتعلق بالرواتب وتحديدها وصرفها، ويتم الاستبدال بالدينار الأردني والجنيه المصري مؤقتا الى حين صك عملة وطنية خاصة، وربما يتم استخدام الدولار.

وتتلاحق المطاردة العلنية بشكل مستمر الى حين الاستغناء الكامل.

تلك مسألة بيد السلطة القائمة في الضفة وكذا في قطاع غزة، وهي خطوات لا تمثل "ثورة" ولكنها مؤشرات فعلية بجدية فك الارتباط.

لن نذهب الى المطالبة بإنهاء الانقسام ووضع تصور سياسي مشترك، فتلك باتت أكثر تعقيدا من مواجهة المشروع التهويدي العام، ولكن المطالبة تكتفي بخطوات "الممكن السياسي"، وفقا للقدرة القائمة الى حين تبدل الحال السياسي العام.

تنفيذ ما سبق يمثل رسالة علنية صريحة للجميع، بأن الحرب الفلسطينية على العدوانية الإسرائيلية قد بدأت...فهل هناك من يريد، ام انها أيضا مؤجلة الى حين قدري...ننتظر!

ملاحظة: احتل اسم شخصية لبنانية يقال إنها "فنانة"، لا يهم وصفها، حيزا واسعا جدا خلال الأيام الأخيرة بعد أن طالبت بحرق الفلسطينيين...والصراحة أن حكيها التافه منحها "شهرة" أضعافا مضاعفة لما نالته طوال حياتها "الفنية" جدا!

تنويه خاص: نسأل أمين سر "تنفيذية مجلس المقاطعة" عريقات، هل شكلت لجنة للبحث أم ما زلتم في طور التفكير والبحث والتنقيب ودراسة الأمر ومراجعة الأسماء اسما خوفا من "المنع الأمني" إياه!

في ذكرى ميلاد الحاضر الدائم الخالد...ياسر

كتب حسن عصفور/ هو يوم ليس كغيره، ميلاد الزعيم الخالد ياسر عرفات 4 أغسطس، أبو عمار مؤسس "الكيانية الفلسطينية"، وقائد الثورة المعاصرة، الشهيد الحي كما يقال دوما، عن تلك الشخصيات التي لا تغيب ابدا، رغم أنه ذهب بعيدا، بعد مؤامرة مركبة تم صناعتها وصياغتها لإزاحة عقبة لا بد من إزاحتها، لتمرير المشروع التهويدي في الوطن الفلسطيني.

ياسر عرفات، قائد أكبر وأطول مواجهة شعبية – عسكرية مع دولة الكيان واحتلاله 2000 - 2004، وسط فرجة عربية عامة، لم يهتز، ولم يرتعش، رغم

ان الطعن كان بين ظهرانيه في بناية تم ربط اسمها عارا، قادها من حمل لقبا لن يزول، وبالتأكيد فالتاريخ سياتي وليس بعيدا ليفتح سجل "أبورغال الحديث"...

الحضور الدائم للشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات (أبو عمار) ليس امرا رئاسيا، ولا قرارا حكوميا يفرضه هذا او ذاك، لكنه الخيار الطوعي الوحيد لشعب لم تشغله عنه، بعض أصوات وصفته بما تستحق هي الوصف، كان يبحث تأسيس كيان، وكانوا متحالفين بقوة مع أعداء ذلك الكيان، يهودا وعربا وعجما، أدوات فعل التخريب، الذي لم ينته بعد، ويبدو أنهم لن ينتهوا حتى نهاية ذلك "الحلم العرفاتي – الفلسطيني" بتدمير اركان "الكيانية الوطنية" وتحويلها ثانية الى "خيام" بمسميات سياسية عدة.

أبو عمار، الذي تم اغتياله خلال معركة ستبقى حاضرة في العقل الفلسطيني، وقبله في عقل الصهاينة قادة وأفرادا وحكما، وأدوات كانت خادمة مطيعة لإزاحة "حائط الهيكل الوطني"، كي تفتح الطريق لبناء "هيكلهم الديني" ومشروعهم السياسي بديلا لمشروع وطني فلسطيني.

حضور الخالد الدائم، هو فرض شعبي رغم من عمل كل ما يمكنه لجعله "ضريحا سياسيا" وليس رمزا وطنيا...الشعب قرر أن لا زعيم سواه، لأنه صانع الأمل الذي سياتي يوما، ربما ذهب بعيدا مع ذهاب المؤسس، لكنه كما قالها دوما "أبو الشهداء"، شعب الجبارين قادم.

في ذكرى ميلاد الحاضر الدائم ياسر، بات المشروع هو كيفية استعادة "المشروع"، الذي بدأت ملامح تكوينه بانطلاقة الثورة المعاصرة مع رصاصة فتح الأولى يناير 1965، ومع أول مؤسسة رسمت باسم "السلطة الوطنية الفلسطينية" عام 1994...

ياسر عرفات أنت من انت...وهم من هم خطان متوازيان لا يلتقيان، مهما تلونوا ومهما قالوا نفاقا فشعبك الذي عاهدت وعاهدك لن ينسى ابدا، ولن يبقى بعيدا، الم تقل عنه شعب كـ "طائر الفينيق"، كيفما احترق سينهض يوما...فهو الحي الدائم حتى يجد ما يستحقه مكانة ووطنا...

لروحك التي تحرس الوطن التاريخي و"بقايا الوطن" سلاما يا ياسر...سلاما يا أبو عمار... سلاما وعهدا فمن نصرك حيا هو من سينصرك بعد الذهاب...

"قانون الرئيس عباس للحريات" في "زمن الهبشنة"!

كتب حسن عصفور/ مع استلامه منصبه كرئيس لحكومة "تحالف عباس السياسي" في رام الله، أعلن د. محمد أشتيه، انه سيضمن الحريات وحق التعبير لكل مواطن، ولن يلاحق صاحب رأي وهناك مرحلة جديدة ضمن مفاهيم "حقوق الانسان".

ومن حيث المبدأ، وبحكم المعرفة الشخصية معه، اقر أنه يرغب القيام بذلك، ويذهب بعيدا في وقف عمليات المطاردة الظلامية لأصحاب الرأي، مواقعا وأدوات إعلامية ومواطنين، لأسباب عدة، كونه يدرك ما لا يدركه "الجهلة"، أن ممارسة القمع والإرهاب ليست حلا مع الفلسطيني، حتى لو أظهرت تلك الفئة الكارهة، بأنها حققت "بعضا مما بحثت عنه"، فهو "ربح مؤقت"، وخسارته ستكون أكثر كثيرا وثمنه سيكون مطاردة بلا نهاية لتلك الفئة الشاذة وطنيا.

ويدرك جيدا، د. اشتيه، بحكم أدوات المعرفة التي يملكها، ان حصار الرأي في عالم التطور التقني ليس سوى "غباء مكثف"، حتى لو تم حصار نسبي له، وتعاونت معهم شركة الاتصالات التي وقعت صفقة مع الرئيس عباس لتجديد عملها دون أي من شروط الشفافية او المنافسة، صفقة كلها "شبهة"، ومنحت ضوءا اخضر لتسرق ما يمكنها سرقته من الشعب، الذي لم يعرف عدد سارقيه، ولم يعد يملك أدوات حماية تقيه هذا الشر الذي بات أكثر خطرا مباشرا عليه من خطر المحتل، كونه خطر ذاتي متخف باسم "الوطنية" وهو سم سياسي.

وندرك جيدا لما سارعت تلك الشركة المصابة بكراهية "الوطنية الفلسطينية"، لتكون الشريك المركزي في قرار الإرهاب، فهي تبحث كيفية التحكم في مفاصل القرار السياسي انظارا لتنفيذ "الصفقة السياسية الكبرى"، الى جانب تمرير صفقات عبر مؤسسات مالية متعددة، ولسنا الآن في معرض تناول مصائبها...ولكن لا يغيب عن البال، ان شركات الانترنت الخاصة تبحث طريقة

لرفع شكوى ضد بعضا من تسهيلات قدمتها الحكومة السابقة عبر وزير الاتصالات في حينه لمزيد من سيطرة "بالتل" - شركة الاتصالات - على سوق الانترنت.

نعلم يقينا، ان غالبية الأنظمة، إن لم تكن جميعها تمارس أبشع أشكال الرقابة والمطاردة للمواقع الإعلامية، وأن شبكات التواصل الاجتماعي تحت أعين لصوص الحياة مما يسمون "مخبرين"، لكن كل تلك المطاردة لم تمنع رأيا ولام توقف غضبا، ونعلم أن هناك أنظمة أصدرت قرارات وقوانين بحجب وملاحقة مواقع إعلامية ليست على هوى الحاكم، وهذه ليست "بدعة عباسية"، كونها منقولة، فمن حيث المبدأ هم فاقدين لموهبة الإبداع سوى في اختراع قطع الرواتب.

مارسوا كل أشكال القمع والإرهاب ومحاصرة من ليس معكم، والمصيبة انهم باتوا الأغلبية الساحقة، وهذه لا تحتاج الى استطلاع رأي، فلم يجد عباس وفريقه الفين مواطن يتضامنون معه حول المقاطعة، عندما طالب فصيله ذلك تحت شعار "دعم موقف الرئيس الثابت"...كان العدد كافيا ليكشف كم أنهم باتوا غرباء عن الشعب، رغم كل محاولات "الاختباء" خلف "عنترية سياسية" يدرك كل فلسطيني أنها فارغة.

ولكن، يا دكتور محمد، ليكن القمع والإرهاب والمطاردة وكل مظاهر السواد السياسي، وحصار الرأي بكل أشكاله ضمن القانون، ولذا نطالبكم بسن قانون يمنح الرئيس عباس سلطة فوق العادة، وليفعل ما يشاء هو ومن معه، وفقا لقانون أسموه "قانون الرئيس عباس للحريات"!

قننوا فضائحكم...قننوا إرهابكم، ولا تنسوا ان تعتبروه قانون "زمن الهبشنة"!

ملاحظة: لجنة وقف الاتفاقات، نفذت أول قرار "رادع" عبر سحب بطاقة شخصية مهمة، من أقدم أعضاء اللجنة التنفيذية الذي لا زالوا أحياء وأمين سرها السابق، ياسر عبد ربه...مبروك جدا قرار الردع النووي...كم أنتم عار!

تنويه خاص: تعاملت حركة حماس مع اعتقال مسؤول أمني في مصر بلا أي رد فعل إعلامي، رغم ابتزاز قاعدتها الإخوانية، وبعض من منافقيها...بحث السبب ومعرفة الحقيقة خير لمصر ولحماس!

قرارات الرئيس عباس..خطوة الى الأمام وعشرات خلفها!

كتب حسن عصفور/ بلا سابق إنذار، نشرت وكالة سلطة الحكم المحدود الرسمية، خبرين متتالين، من قبل رئيس السلطة محمود عباس، أعلن فيها إقالة مستشاريه كافة، دون استثناء لاسم او مهمة، ومعه قرار بإعادة كل الأموال التي حصل عليها أعضاء الحكومة السابقة (17)، قبل ان يوقع مرسومه على قرار زيادة الراتب وصرف بدل إيجار.

قراري الرئيس عباس فتحا نقاشا عاما، حيث المفاجأة سيطرت على المشهد، مع ترحيب بجوهر القرارات، لكنها فتحت أسئلة متلاحقة حول طبيعة عمل المستشارين، عددهم، وهل حقا هو قرار لكل من يحمل ذلك اللقب، المجهولين خاصة، وان الضبابية هي من حكم التعيين، وبعضها شكل ترضية لا أكثر ضمن حسابات مراكز القوى المتنامية داخل حركة فتح (م7)، وتحديدا صراع أجنحة المركزية، منذ استشارات تشكيل حكومة د. محمد أشتية، ورفض غالبية من أعضاء مركزية فتح (م7) لقرار عباس.

قرار اقالة المستشارين، خطوة مهمة ولكن، هذا يتطلب مرسوما واضحا بكل الأسماء والمهام التي شملها القرار ليكون الأمر واضحا وشاملا، وليس قرارا غائما غير واضح، يصبح انتقائيا، وهل هناك تعيينات بديلة، أم ان الرئيس قرر ان يكمل ما تبقى له من مدة وظيفية، بلا أي مستشارين، مكتفيا بنصائح اخر من يزوره في المنزل أو المكتب.

تحديد الأسماء المقالة ومهامها شرط التصديق والايجابية لمضمون القرار، ومعها توضيح أسباب ذلك، كي لا يعتبر ضمن خانة "عشوائية القرارات الأخيرة"، التي بات سيدة قرارات الرئيس عباس، حيث تصدر بعضها ولا تجد لها طريقا للتنفيذ،

او تصدر بلا دراسة ونتاج رد فعل شخصي، أو انتقامي، أو نتاج تقارير أمنية قد يكون بعضها كيديا ضمن صراع الأجنحة في ثنايا السلطة وفصيلها الأساسي.

وضمن الصورة المطلوب توضيحها، هل سينهي الرئيس عباس مهام المستشار القانوني للرئاسة، وكذا الأمني، وقبلهم الشخص الأقرب محمد مصطفى، والمفتي الخاص له والعائلة للشؤون الدينية.

الاكتفاء بما نشر سيلغي كل ما هو إيجابي في القرار، ويعظم كل ما هو سلبي بل وخطير داخله.

وفي قراره الآخر، كشف الرئيس عباس، انه شريك عملي في فساد مالي، ومن صاغ له قرار إعادة الأموال التي حصل عليها وزراء حكومة رامي الأخيرة، قبل توقيعه على قرار الزيادات، كشف أن المسألة ليست رفضا لفساد مالي – قانوني بشكل "رسمي"، عندما قرروا زيادة رواتبهم وصرف بدل إيجار، في سابقة غير قانونية.

الرئيس طالب بإعادة ما صرف ما قبل موافقته، أي انه أقر كل ما جاء بعد الموافقة، وهو ما يعني أن الزيادات أصبحت "قانونية"، تشمل أعضاء الحكومة السابقين ضمن حسابات خاصة، والوزراء الحاليين، حيث حقهم بزيادة وصرف بدل إيجار منازل، في وقت يتباكون على أزمة مالية خانقة، اصابت موظفي السلطة بحالة "فقر جماعي".

كان الأولى بالرئيس ومن نصح بقرار إعادة الأموال ما قبل مرسوم التوقيع، ان يشكل لجنة لكيفية إعادة ما صرف بشكل غير قانوني، ويلغي القرار نهائيا، مكتفيا بما لهم في القانون من راتب وحقوق، لكن القرار الأخير ليس سوى فساد "شرعي"، وخطوة مستفزة جدا لمئات آلاف الموظفين، الذين هم من يستحق البحث في تحسين حالهم المالي وليس "وزراء" لهم حقوق تفوق كثيرا مما عليهم واجبات.

العشوائية كانت سيدة قرارات رئيس السلطة، وتكشف أن رأس الهرم السياسي الحاكم يمر في مرحلة تخبط وارتباك، ما يؤشر الى أن هناك ما يحدث خلف كواليس المشهد الخاص.

ملاحظة: لأول مرة يشيد نتنياهو بقرار لحركة حماس، بشكل غير مباشر، عندما أشار الى نشر قواتها لمنع تنفيذ عمليات ضد إسرائيل..."إشادة محمودة" كملوا!

تنويه خاص: من باب العلم مش أكثر، شو اخبار لجنة طق الحكي اللي أسموها لجنة بحث "وقف التعامل مع الاتفاقات"...جد انتم مصدقين أم كمان راضيين الى الصمت مقابل بدل إيجار!

لغز غزة الأمني...!

كتب حسن عصفور/ منذ فترة، والمسألة الأمنية في قطاع غزة مصابة بحالة من "التشويش العام"، خاصة بعد ان فتحت الفصائل وأجنحتها المسلحة، الباب لما باب يعرف بمسمى "العمليات الانفرادية"، رغم ما تحمل من "بطولة" تركزت ضد العدو الوطني، لكنها عكست أن هناك تطورا خارج النص الأمني المعتاد، بل ان هناك ظاهرة "التمرد الأمني" وجدت طريقها الى المشهد الغزي.

المسألة التي تثيرها "العميات الانفرادية"، تشير الى وجود خيوط تعمل تحت ضغط ما، وأن البعد الأمني بدا يفقد جزءا هاما من قدرته على المتابعة، رغم الادعاء بغير ذلك، مع المعرفة أن بين المنفذين من هم خارج "السيطرة"، ولعل البعد الذي وقف خلف تلك العمليات أربك الأمن الحمساوي في الإعلان عن رفض ذلك المنهج "الجديد" في قطاع غزة.

العمليات "الانفرادية" تمثل "خروجا" عن المسار الأمني العام يمكن ان تفتح بابا خاصا للقيام بعمليات بمسميات مختلفة، خاصة وأن هناك أطراف باتت على تعارض مع حماس سلوكا وموقفا، وبالقطع فدولة الكيان ليست "جمعية خيرية" لتقف تراقب التطورات التي يشهدها القطاع عن بعد، لكنها ستعمل بكل السبل للضرر بالأمن الداخلي، لتعزيز دورها وحضورها.

جريمة غرب غزة الانتحارية يوم 27 أغسطس 2019، قد تكون "نقطة تحول" في المسار الأمني الغزي، خاصة وأنها المرة الأولى التي تفكر بها جهة ما، فرد أم جماعة، داعشية الفكر ام أداة مرتبطة بالعدو، لكنها تحول نوعي خطير،

يستحق التفكير الجمعي الوطني، قبل الأمني، الذي قد يمثل "حلا مؤقتا"، لكنه بالقطع لن يكون حلا دائما.

تطور نوعي في الحالة الأمنية، لا يجوز التعالي على ابعاده بالتهديد والوعيد فحسب، بل ضرورة التعامل وفقا لمعرفة "ابعاد" العملية ومن يقف خلفها، وليس كما جاءت بيانات حماس السياسية او الأمنية، التي تشير أن "رد الفعل" ولغة الوعيد هي السلوك الذي يحكم منطق التعامل مع تطور نوعي جديد، يماثل ما كان سابقا مع كيفية التعامل مع يعرف بـ "جواسيس إسرائيل".

المكاشفة شرط لا بد منه لحصار تلك العمليات، وهنا لا يجب الاستخفاف بها، والاكتفاء بالقول أنها أيضا "عمليات انفرادية"، وتحديد أطرافها ووضع الأمر في سياق محدد، وقبل كل ذلك، ان لا يتم خلط "الحابل بالنابل"، لتبدأ عملية ملاحقة امنية لكل من يتعارض – يختلف مع منهج حماس الأمني – السياسي، تحت بند "ملاحقة أصحاب الفكر المنحرف"، خاصة وأن هناك "انحرافات في سلوك حماس وأجهزتها الأمنية" في العلاقة مع شباب حراك #بدنا_نعيش، والذين ترى بهم حماس وقيادتها "خطرا" عليها.

المطاردة الأمنية لأصحاب "الفكر المنحرف"، وكذا أدوات العدو الوطني – القومي، لا يجب أن تكون بمسار "منحرف أمنيا"، فنتاج أي سوء استخدام للبعد الأمني سيفتح باب غضب أوسع بكل منتجاته، ولذا على حماس وأجهزتها أن لا تذهب بعيدا تحت شعار البحث عن "المنحرفين"، لتطال كل من ليس معها.

مصلحة حماس السياسية – الأمنية تضييق مناطق التعارض الوطني، كي تتمكن من حصار "المنحرفين"، وليتها تشكل "خلية عمل مشتركة" مع قوى العمل السياسي في قطاع غزة، لتكون "جدار واق" للنشاطات الأمنية الضرورية.

لغز غزة الأمني يستحق علاجا برؤية مستحدثة، وضمن رؤية جمعية وليس "انفرادية"...التواضع طريق الصواب!

ملاحظة: رد الفعل على قرار الخارجية الأمريكية بحذف مسمى فلسطين لم يتجاوز بيانات سخيفة...لم نقرأ عن اجراء واحد يمكن ان يغضب

الأمريكان...هيك "مقاومة" هي الباب الرسمي لتنفيذ مشروع التهويد,,وكل "نصر" وأنتم بخير!

تنويه خاص: الارباك الإعلامي الذي حدث بعد عملية "غرب غزة الانتحارية"، يكشف ضعفا في أدوات سلطة الأمر الواقع...بدها تفكير أفضل وبلاش تهم لتبرير القصور!

مقاومة خطر "التهجير الغزي" ببيانات "ثورية جدا"!

كتب حسن عصفور/ فتح الإعلام العبري، ابوابه لنشر "تفاصيل مثيرة" تتعلق بما أسمته أوساط إسرائيلية، تشجيع "هجرة الشباب الغزي" الى الخارج، وتدخل أحد وزراء الكابينت الحاكم، وكشف ان نقاشا مكثفا حدث بخصوص عمليات التهجير، وتواصلت حكومة نتنياهو مع قادة دول أوروبية وغيرها، لتسهيل عمليات التهجير، عبر رحلات منظمة.

النقاش في وسائل الإعلام العبري، حول تهجير الشباب الغزي، يبدو انه وصل الى مراحل متقدمة، مع تسارع التنفيذ العملي للخطة الأمريكية، وسارعت دولة الكيان، الى نشر "مغريات" مميزة بالإشارة الى أنها تدرس فتح مطار في الجنوب، قرب قطاع غزة، لتسهيل الهجرة المنظمة عبر رحلات محددة.

وكما هو التقليد الفاشل في زمن الردة الوطنية، منذ العام 2005 وحتى ساعته، سارع بعض الفصائليين، الى الرد على "خطر التهجير"، بسخرية كشفت كم ان المسؤولية لم تعد جزءا من هذه المكونات القائمة، وعادت الى الوراء بأن الشعب سبق ان رفض تلك المخططات، وسيرفضها مجددا.

بيانات الرد الساذجة – الجهولة على مخطط خطير، تشير الى الهوة الكبيرة التي باتت حاضرة بين هذه الأطراف والواقع السياسي القائم، دون أن تقرأ المشهد المختلف بين زمين، رفض التوطين عام 1955 والسير في مخطط التهجير في الوقت الراهن.

من باب تذكير هذه المسميات، فمن أسقط مشروع التوطين عام 1955 الفعل الثوري، عبر مظاهرات شعبية شهدها القطاع في كل مكان، مظاهرات هزت أركان أصحاب المشروع، قادتها شراكة "آنية" بين قوى سياسية أبزرها الحزب الشيوعي وفي المقدمة الشاعر الشهيد معين بسيسو وجماعة الإخوان ومنهم الراحل فتحي البلعاوي (انضم لاحقا لحركة فتح)، بعيدا عن مسببات مشاركة كل منهما، فالرد لم يأت عبر بيان بلا أدنى مسؤولية، ولكنه جاء عبر حركة ثورية كسرت كل الحسابات.

حكومة رام الله، لم تول أي أهمية لما نشر عن المخطط، باعتباره خاص بأهل القطاع، وهي حكومة خاصة ببعض مناطق الضفة، ولذا لم يخرج منها موقفا، لا قولا ولا فعلا حول هذا المخطط الخطير، فيما خرج نائب رئيس فتح عبر تصريح صحفي، ليقول انه مشروع قديم أفشلناه، وانتهى الأمر، فيما خرج ناطق باسم حرك حماس، سلطة الأمر الواقع، بالقول إن شعبنا سيفشل المشروع.

فصيلي النكبة الوطنية اكتفيا بهذه الكلمات، واعتقدا ان دولة الكيان اصابتها رعشة كبرى بعد هذا الأقوال الخالية من أي أثر، وقررت انهاء المخطط وتعلن فشلها، فيما الحقيقة، أن الهجرة "غير المنظمة" تتسارع بأشكال مختلفة من قطاع غزة، سواء عبر معبر رفح، او عبر البحر رغم كل مخاطر تلك الرحلات التي تنتهي بكارثة ما، لكن الموت والهروب بات الحل المتاح لشبب قطاع غزة.

ولأن حركة حماس، لا تعترف بأنها مسؤولة عن الكارثة السياسية، فهي كعادتها الشاذة، ترى ان المسؤول الرئيسي عن "مخطط التهجير هو اتفاق أوسلو والسلطة الفلسطينية وزعيمها أبو عمار"، ولم تفكر لدقيقة واحدة، ان الفلسطيني في زمن المؤسس كانوا يعودون وفي زمنهم يغادرون، ولعل الأرقام كفيلة بتوضيح بعض ملامح الكارثة المقبلة، وهي أن أكثر من 50 ألف فلسطيني خرجوا في السنتين الأخيرتين فقط (بينهم شخصيات حمساوية هربت تحت مسميات مختلفة).

أن تتجاهل سلطة عباس هذا المخطط الخطير، لا يبدو مفاجئة ابدا، ولكن ان تتصرف حركة حماس، وهي الحاكم المطلق في قطاع غزة، بهذا الاستخفاف فتلك "شبهة سياسية" ناطقة، بأنها ليست ضد هذا المخطط، بل ربما تشجعه

وتتغاضى عن حركة الهروب – التهجير الجماعي او الفردي، كجزء من "التفاهمات السرية" بينها وإسرائيل عبر وسيطها القطري.

مقاومة التهجير ليس ببيان هزيل، بل بفعل حقيقي ومناقشة الأمر وطنيا، وبكل مسؤولية لمعرفة الأسباب وكيفية معالجتها، أما الاستهبال الممارس، والاكتفاء بقول أن الشعب سيرفض فتلك قوة دفع عملية لإنجاح المخطط.

من يريد اسقاط مخطط التهجير عليه ان يبحث مسببات ذلك ودوافع الشباب لها، والعمل على إيجاد "حلول عملية" بدلا من كلام يذهب الى فراغ.

ملاحظة: انتفض رامي الحمد الله، رئيس الحكومة الـ 17 المتهمة بفساد الرواتب، فكتب أن وزير مالية عباس المستمر في منصبه بقرار رئاسي هو المسؤول عما حدث...رامي عمل على تبرئة ذاته وغمز من قناة عباس...حلو "اختلاف الفاسدين"!

تنويه خاص: تكمل السودان الجديد فرحها في التغيير الثوري، بكسرها طابو تاريخي، بأن أصبحت السيدة نعمات خير أول سيدة لرئاسة مجلس القضاء...خبر ينطق بأن الظلامية وأدواتها الى زوال وبأسرع مما يظنون!

هل تصبح الحرب الموسعة منقذ نتنياهو من السقوط؟!

كتب حسن عصفور/ دون مقدمات، بدأت حكومة إسرائيل تحركات عسكرية في اتجاهات مختلفة، ينحصر هدفها في ملاحقة "التواجد الإيراني"، سواء في العراق أو لبنان، فيما تشير بأصابع خفية الى قطاع غزة.

الحراك العسكري متعدد الرؤوس، لحكومة نتنياهو، يبدو وكأنه مخالفا لمنطق "التقليد السياسي" في دولة الكيان، حيث الانتخابات على الأبواب، ولذا لا يوجد من يستطيع المغامرة بمستقبله لو ذهب الى خيار سيجلب "عشرات الصواريخ" على قلب تل أبيب ومدن غيرها شمالا وجنوبا.

فالنتيجة، وفقا لأصحاب منطق لا حرب أو تصعيد عشية الانتخابات في إسرائيل، سقوطا مدويا لمن يتركب تلك المغامرة، وقد يكون ذلك صوابا في مسار طبيعي، لكن التطورات المحيطة، تفرض منطقا مختلفا يجب رؤيته، بعيدا عن "جمود التفكير".

نتنياهو، بات يعلم يقينا ان المسار الطبيعي للحركة الانتخابية لن تمنحه نصرا يكرس به "حلم تاريخي" جديد، فالمؤشرات تؤكد انه سيخسر مستقبله السياسي في سبتمبر القادم، خاصة بعد أن قرر "شريكه السابق" ليبرمان عقد "صفقة خاصة" مع حزب أزرق ابيض، ولذا فلم يعد الأمر يثير "هلعا" لرئيس الحكومة الحالم بعد ان فقد الأمل في النصر الانتخابي.

فتح نتنياهو، حربا كلاميا متلاحقة ضد إيران مترافقة مع عمليات عسكرية ضد وجودها العسكري في سوريا، فقفز فجأة الى ضرب معسكرات للحشد الشعبي في العراق، الحليف الأبرز لإيران وكذلك حزب الله في لبنان، بل وفي معقله الرئيسي بالضاحية الجنوبية بقلب بيروت، متجاوزا كل "المحرمات".

معارك نتنياهو المحددة ضد الوجود الإيراني، تحمل رسائل متعددة، منها عدم استفزاز روسيا أولا، فهي تعلم ان هناك حدودا لا يمكن تجاوزها في سوريا، فيما وصولها الى العراق ولبنان، يمثل "هدية" خاصة الى أمريكا ودول عربية أخرى، يظهر وكأنه القادر على ردع إيران وأدواتها في وقت تعجز عنه واشنطن.

بالتأكيد، يعلم نتنياهو ان مغامرته تلك، قد تفتح حربا مفاجئة، لن تسلم منها إسرائيل، لكن الحسابات الكامنة خلف التحركات العسكرية تذهب الى العمل على ترسيخ معادلات جديدة، فالرد الإيراني، مباشرة او عبر جهات متحالفة معها سيفتح حربا واسعة نتائجها غير واضحة، لكن نتنياهو يرى انه لن يخرج خاسرا بالمعنى العام، بل يرى انه يضع أسس جديدة للمنطقة، ويفرض إسرائيل معادلا رسميا في ترتيبات المستقبل، وما سيكون لاحقا من فتح أبواب لها في العلاقات مع غالبية دول المنطقة.

نتنياهو، يدرك ان الحديث عن الحرب وممارسة بعض أدواتها ضمن حسابات معينة، دون ان تتمكن إيران وتحالفها من الذهاب الى الرد الموسع، يمثل له

"مكسبا انتخابيا" وتعديل ميزان الأرقام البرلمانية، وسيبدو انه "رجل إسرائيل القوي"، وهي المسألة التي لا تغيب عن ذهنه في كل تحركاته الأخيرة.

في حال ذهبت إيران وتحالفها اللبناني والفلسطيني للرد عسكريا، سيكون الرد الإسرائيلي ومن خلفه الأمريكي متجاوز كل "الخطوط الحمراء"، وسيكون قطاع غزة هدفا تدميريا مباشرا، وقد تكسر دولة الكيان اساليبها السابقة، وستكون جزءا هاما لفرض نتائج سياسية تتفق والرؤية الأمريكية للرئيس الأمريكي في فلسطين.

الحرب ليست احتمالا مستبعدا، كما يعتقد كثيرون، بل باتت هي الخيار الأقرب في ظل تطورات متلاحقة لرسم ملامح شرق أوسطية جديدة، ليس تقاسما جغرافيا لدول ومناطق، لكنه تقاسم نفوذ تصبح دولة الكيان جزءا رئيسا منه.

مغامرة الحرب او التلويح بها، أصبحت أكثر ربحا سياسيا وأمنيا لنتنياهو من خمول سياسي نتيجته واحدة...نهاية "رجل كذاب"!

ملاحظة: إعلامي إسرائيلي وصف العرب بـ "القتلة الوحوش"، ووزير خارجية البحرين مصاب بفرح لعدوان إسرائيلي على مناطق عربية، رغم فرحه فالعنصري لندن لم يستثن البحريني من وصفه...الدونية سمة!

تنويه خاص: ظهور ممثل حماس فجأة في صنعاء خلال لقاء مع سياسي حوثي يثير التساؤل...لما الآن وما هي الرسالة من وراء هذه الفعلة التي تساعد في وسم حماس بما يريح خصومها...خطايا متلاحقة ثمنها مكلف وجدا!